الموسم الثاني
للانصات المركزي

تغطية خاصة: قمة الناتو في فيلينوم .. توصيات وتحذيرات و رسائل عدة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/07/13
No. : 7815

ضرورة العمل الجاد لتنفيذ المادة (140)

الأمن والاستقرار ركيزتان أساسيتان
لتنفيذ البرنامج الحكومي وخدمة المواطن

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل في بريطانيا لعقد لقاءات سياسية واجتماعات مهمة
- قائمة واحدة في كركوك والمناطق الكوردستانية
- ضرورة توحيد الموقف الكوردي للعمل معاً على تنفيذ المادة 140
- الاتحاد الوطني..جهود مستمرة لانصاف المعلمين في المناطق المتنازع عليها
- انتهاء دورة مغاوير لقوات بيشمركه كوردستان
- رئيس الجمهورية :ضرورة العمل بجدية لتنفيذ المادة (140)
- رئيس الجمهورية: ماضون من أجل ترسيخ التعاون وخدمة المجتمع العراقي
- تصريح حول سحب المرسوم الجمهوري رقم (147)
- رئيس الجمهورية: الأمن والاستقرار ركيزتان أساسيتان لتنفيذ البرنامج الحكومي
- رئيس الجمهورية: أهمية إقرار توصيات واقعية وفعلية لمكافحة المخدرات
- أهمية الخروج بتوصيات يتبناها العراق في مؤتمر المناخ (COP28)
- رئيس الجمهورية :ضرورة حسم ملف النازحين وإنهاء معاناتهم
- مصالح شعوب المنطقة تقتضي التنسيق بين دولها إزاء القضايا المشتركة
- رئيس الجمهورية يؤكد ثبات دعم العراق للقضية الفلسطينية
- السيدة الأولى تتفقد سوق السليمانية وتلتقي الكسبة والمتبضعين
- ترحيب امريكي بالتقدم العراقي نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة
- توقيع اتفاق بين العراق وايران حول مقايضة الغاز
- المحكمة الاتحادية العليا تأمر بايقاف تنفيذ بعض مواد الموازنة العامة

قضايا كردستانية

- انتخابات برلمان كردستان.. الشرعية والمستقبل على المحك
- شيرزاد شيخاني: عن الحقوق الدستورية للشعب الكردي في العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- "حديث ودي" بين أردوغان وبايدن
- حسني محلي: إردوغان والحلف الأطلسي.. هدد وتوعد ثم رضخ
- مايكل روبين: اتفاق كارثي بين تركيا-الناتو بشأن السويد...
- طريق تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا يزال طويلاً
- محاكمة 16 صحفيا كرديا من ديار بكر
- منظومة المجتمع الكردستاني: يتم فرض لوزان جديدة على الشعب الكردي

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- قمة الناتو توجه رسائل عدة..تحذيرات لروسيا وإيران وإحباط لأوكرانيا..
- مجموعة السبع: تعهدات امنية و إطارية لإبرام اتفاقات ثنائية
- ينس ستولتنبرغ : عالم أكثر خطورة يتطلب "ناتو" أعظم قوة
- عوض باقوير: حلف الناتو والأمن القومي الروسي

العدد: 7815... 13-07-2023

marsaddaily.com

الرئيس بافل في بريطانيا لعقد لقاءات سياسية واجتماعات مهمة

وصل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٧/١٢ الى بريطانيا لغرض عقد مجموعة من اللقاءات والاجتماعات السياسية المهمة.

وفي بداية زيارته الى بريطانيا التي يرافقه فيها شالاو كوسرت رسول عضو المكتب السياسي، زار الرئيس بافل جلال طالباني مؤسسة جاتام هاوس وعقد حوارا مفتوحا مع العديد من السياسيين، البرلمانيين، الاقتصاديين، الصحفيين، والباحثين الكورد، حيث عرض آخر المستجدات السياسية والاقتصادية والامنية في اقليم كوردستان والعراق.

كما اوضح الرئيس بافل جلال طالباني وجهة نظر واستراتيجية الاتحاد الوطني الكوردستاني حول العلاقات بين الاحزاب السياسية في الاقليم وآلية معالجة المشكلات وسبل تحسين الادارة والحكم في الاقليم.

هذا وتستمر لقاءات الرئيس بافل جلال طالباني ومن المقرر ان يبحث في اجتماعاته مجموعة من القضايا المهمة.

قائمة واحدة في كركوك والمناطق الكوردستانية

اكد مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني: « ليس للاتحاد الوطني الكوردستاني اي خطوط حمراء على اي طرف او حزب سياسي في كوردستان، وقد طالبنا جميع الاطراف الكوردستانية الاتفاق والاستعداد لانتخابات مجالس المحافظات والمشاركة بقائمة واحدة في كركوك المناطق الكوردستانية».

وحدة الاطراف السياسية في المسائل المصيرية كانت لها مردود ايجابي

عقب زيارة وفد الاتحاد الوطني الى جماعة العدل الكوردستانية، اليوم الاربعاء في السليمانية، اكد رزكار حاج حمة مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال مؤتمر صحفي للقنوات الاعلامية: « في السابق كانت هناك وحدة الموقف بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وجماعة العدل الكوردستانية والقوى والاحزاب الكوردستانية الاخرى في المسائل المصيرية وقد افرزت هذه الوحدة نتائج ايجابية، وقد بحثنا خلال هذه الزيارة ملف الانتخابات المحلية في كركوك والمناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم خاصة مع اقتراب توقيت الانتخابات ووجود قوائم موحدة للمكونات الاخرى».

المشاركة بقائمة واحدة من اجل مصلحة شعبنا

ويقول رزكار حمة حول مسألة الانتخابات: « غاب الانتخابات عن مجلس محافظة كركوك خلال الدورات السابقة بسبب خلق المعوقات والمشكلات من قبل الاحزاب السياسية التابعة للمكونات الاخرى في المحافظة، ستحدد هذه الانتخابات مصير المناطق التي خرجت من يد الكورد بسبب الاستفتاء، لهذا نحاول ان نشارك بقائمة واحدة من اجل مصلحة شعبنا في هذه المناطق».

ويؤكد مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني: « اتفقنا الراي مع جماعة العدل على اشتراك جميع الاحزاب بقائمة واحدة كوردستانية وبفعالية في الانتخابات المحلية بعيدا عن الشعارات لان الحرص والانتماء لكركوك والمناطق الكوردستانية يأتي من خلال وحدة الصف والعمل لتثبيت حقوق الشعب الكوردي في هذه المناطق».

لاخطوط حمراء على احد

واشار رزكار حاج حمة الى ان» الاتحاد الوطني لم يضع خطوط حمراء على الاحزب او الاطرف سياسية الكوردستانية، وطالبنا الاشتراك في الانتخابات اللاحقة في كركوك بقائمة واحدة وتقديم التنازلات من اجل شعبنا ونبتعد عن العناد السياسي كي لا نفقد مناطق اخرى كوردستانية»

ووجه مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني رسالة الى جميع الاحزاب الكوردستانية باهيمة الاشتراك في انتخابات شفافة ونزيهة بقائمة واحدة وتحالف واحد، لتثبيت كوردستانية كركوك والمناطق الكوردستانية باصوات الكورد».

ضـرورة وجـود قائمة مشتركة في المناطق المتنازع عليها

من جانبه اكد بيستون حمة صالح مسؤل مكتب الانتخابات في جماعة العدل الكوردستانية خلال جوابه لاسئلة الصحفيين: « وجدنا تقارب في الاراء حول الانتخابات والكل يعلم ان المناطق الكوردستانية تمر باوضاع خاصة يجب ان ناخذ هذه الخصوصية بنظر الاعتبار والا سيكون مصير المناطق الكوردستانية غير مضمونة».

« اكدنا مع الاتحاد الوطني ضرورة وجود قائمة كوردستانية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق الكوردستانية لجمع اكثرية المقاعد وعدم تجزئة اصوات الكورد في هذه المناطق» يقول بيستون حمة صالح.

واضاف مسؤل مكتب الانتخابات في جماعة العدل: « هذفنا هي مشاركة الكورد بقوة في انتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق الكوردستانية وتأتي محاولاتنا مع الاتحاد الوطني في سبيل تثبيت كوردستانية كركوك عبر الانتخابات».

** هذا وزار وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء، مقر الاتحاد الاسلامي الكوردستاني في مدينة السليمانية.

وتألف وفد الاتحاد الوطني من رزكار حاجي حمه وميران محمد عضوي المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني وسالار سرحد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني.

وناقش وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الاتحاد الاسلامي الكوردستاني ملف الانتخابات وخاصة انتخابات مجالس المحافظات، والاوضاع الراهنة في اقليم كوردستان، وعددا آخر من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

ضرورة توحيد الموقف الكوردي للعمل معاً على تنفيذ المادة 140

فهمي برهان: بحثنا في بغداد حل مشكلة الأراضي الزراعية وآليات تنفيذ المادة 140

أكد فهمي برهان رئيس الهيئة العليا للمناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان، ان الوفد الذي زار العاصمة بغداد مؤخراً، ناقش مع المسؤولين في بغداد تنفيذ المادة ١٤٠، ووضع خارطة طريق لمعالجة المشاكل الموجودة في المناطق المتنازع عليها.

وقال فهمي برهان خلال مؤتمر صحفي تابعه PUKMEDIA: زيارتنا الى بغداد جاءت بتوصية من قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان لوضع خطة وبرنامج عمل لمعالجة مشكلة الاراضي الزراعية للفلاحين الكورد والتركمان في محافظة كركوك.

واوضح: اجتمعنا مع المسؤولين في بغداد وفي مقدمتهم فخامة رئيس الجمهورية الذي استمع الى مطاليبنا، كما اجتمعنا مع السيد هادي العامري رئيس لجنة المادة ١٤٠، بالاضافة الى العديد من المسؤولين الآخرين في الحكومة الاتحادية وناقشنا معهم مشكلة الاراضي الزراعية في المناطق المتنازع عليها.

وقال فهمي برهان: نحن في مجمل اجتماعاتنا ناقشنا مع المسؤولين مشكلة الاراضي الزراعية

وخطوات تنفيذ المادة ١٤٠ والاسراع في حسم المشاكل، وطالبنا بايقاف تدخل القوات الامنية في امور الفلاحين وعدم التدخل في شؤونهم وفسح المجال لهم لممارسة نشاطاتهم الزراعية.

واضاف: كما طلبنا بإلغاء القرارات الصادرة عن مجلس قيادة الثورة المنحل، ونحن نشيد بالقرار الذي أصدرته لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ في ٢٠٢٣/٦/١٨، ودور السيد هادي العامري في الغاء قرارات لجنة شؤون الشمال.

وقال رئيس اللجنة العليا للمناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان: ان وزير الزراعة الاتحادي اصدر قراراً بالعمل بقرار اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠، وهذه خطوة مهمة، ونحن سنستمر في متابعة تنفيذ هذا القرار لحين تنفيذه بشكل كامل لانه يعالج جميع المشكلات التي تعترض عمل الفلاحين في كركوك.

وأوضح: كما طلبنا من رئيس اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠، بالتدخل السريع لمنع القوات الامنية وقيادة عمليات كركوك بالتدخل في أمور الفلاحين وعدم التدخل في مشكلة الاراضي الزراعية في كركوك، لان تلك المشكلة هي عميقة وتحتاج الى تهدئة ويجب إعادة الحق لأصحابه.

وشدد فهمي برهان، على ضرورة توحيد الخطاب الكوردي للعمل معاً على تنفيذ المادة ١٤٠، وقال: يجب العمل على إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل من خلال مجلس النواب، والمشكلات العالقة تحتاج الى المزيد من العمل المشترك والموقف الموحد من قبل القيادة الكوردية.

مجلس الوزراء يلغي جميع قرارات لجنة شؤون الشمال

هذا وأكدت لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، في كتاب موجه الى وزارة الزراعة الاتحادية، أن القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ الصادر عن مجلس الوزراء يتضمن الغاء جميع قرارات لجنة شؤون الشمال (الملغاة) بإطفاء الحقوق التصرفية على الاراضي الزراعية العائدة لغير العرب وإلغاء العقود الزراعية المبرمة معهم في محافظة كركوك واعادة الحال الى ما كان عليه قبل اصدار تلك القرارات.

وجاء في الكتاب الصادر عن اللجنة بالرقم ٢٢١٦ في ٢٠٢٣/٦/١٨، والموقع من قبل هادي العامري رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، أن «القرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ مازال نافذا ولا يجوز تجديد تلك العقود الزراعية».

وبهذا الشأن صرح الشيخ صباح حبيب عضو كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA، أن «هذا الكتاب الصادر عن لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ مهم جدا لإعادة الحقوق الى أصحابها الشرعيين في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها المشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور».

وقال: «لجنة المادة ١٤٠ تؤكد على سريان مفعول القرار ٢٩ لعام ٢٠١٢ الصادر عن مجلس الوزراء العراقي، والتي تلغي جميع قرارات لجنة شؤون الشمال التابعة للنظام البعثي البائد، ومنها حق التصرف بالاراضي الزراعية العائدة لغير العرب»، مشيرا الى أن هذا القرار إن تم تطبيقه سيسهم في حل أكثرية القضايا المتعلقة بالعقود الزراعية في تلك المناطق».

PUKMEDIA

الاتحاد الوطني..جهود مستمرة لانصاف المعلمين في المناطق المتنازع عليها

بذلت كتلة الاتحاد والوطني الكوردستاني جهوداً كبيرة ومهمة للدفاع عن حقوق المواطنين وتوفير مستلزماتهم، وبفضل تلك الجهود تمت الموافقة على معالجة مشاكل عديدة في جميع المناطق المتنازع عليها.

من ابرز تلك المشاكل، هي نقل ملاكات المعلمين التابعين للدراسة الكوردية في كركوك وخانقين ومخمور وباقي المناطق المتنازع عليها الى ملاك وزارة التربية في الحكومة الاتحادية، وبجهود كتلة الاتحاد الوطني صدر قرار من الحكومة الاتحادية بالموافقة على نقل هؤلاء المعلمين، لكن مع الاسف تم رفض هذا القرار اثناء مناقشة قانون الموازنة داخل مجلس النواب.

ثبيت تلك الفقرة جاء بجهود كتلة الاتحاد الوطني

يقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني كاروان يارويس للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني عملت بكل جهد من اجل نقل ملاكات المعلمين في المناطق المتنازع عليها الى ملاك وزارة التربية في الحكومة الاتحادية.

واضاف: ان كتلة الاتحاد الوطني استطاعت تثبيت هذه الفقرة في الموازنة لكنها مع الاسف رفضت من قبل مجلس النواب اثناء مناقشة الموازنة.

كان على الحكومة الدفاع عن هذه الفقرة

يقول النائب كاروان يارويس: كان على الحكومة الاتحادية واثناء الطعن بمواد قانون الموازنة المطالبة باعادة فقرة نقل المعلمين في المناطق المتنازع عليها لان هذه الفقرة من حق هؤلاء المعلمين.

واضاف: كان على الحكومة الاتحادية الطعن في موضوع ازالة هذه الفقرة من قانون الموازنة، لان تلك الفقرة نالت موافقة جميع الاطراف المشاركة في تحالف ادارة الدولة وكان هناك توافق واجماع على هذه الفقرة لكن مع الاسف رفضت اثناء التصويت على الموازنة من قبل مجلس النواب.

حق مشروع للمعلمين

يقول النائب صباح حبيب عضو لجنة التربية في مجلس النواب لـــPUKMEDIA: كان على الحكومة الاتحادية الدفاع عن تلك الفقرة لانها كانت ضمن برنامج عملها وتحديدا في الفقرة ٢١ من برنامج عمل الحكومة.

واضاف: ان هؤلاء المعلمين يعملون في المناطق المتنازع عليها ومن حقهم ان تكون ملاكاتهم ضمن ملاك وزارة التربية في الحكومة الاتحادية.

الاتحاد الوطني هو المدافع عن حقوق المواطنين

يقول النائب صباح حبيب: ان الاتحاد الوطني وخاصة الرئيس بافل جلال طالباني عمل بكل جهد من اجل انصاف هؤلاء المعلمين ونقل ملاكاتهم الى وزارة التربية الاتحادية.

واضاف: ان الرئيس بافل جلال طالباني تمكن من ثبيت هذه الفقرة في برنامج عمل الحكومة وناقش هذا الامر مع وزير التربية في الحكومة الاتحادية ودخلت هذه الفقرة في برنامج عمل وزارة التربية.

سنستمر في الدفاع عن المعلمين

يقول النائب صباح حبيب: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني سنعمل بكل جهد من اجل تنفيذ هذه الفقرة لانها حق مشروع للمعلمين في المناطق المتنازع عليها ووفقا للمادة ١٤٠.

واضاف: ستكون لكتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني خطوات اخرى للدفاع عن هذه الفقرة وسنعمل بكل جهد لانصاف اكثر من ١٧ الف معلم يعملون في المناطق المتنازع عليها.

PUKMEDIA

انتهاء دورة مغاوير لقوات بيشمركه كوردستان

بناء على توصيات بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، تستمر عمليات إعادة تنظيم قوات البيشمركه.

وفي هذا الإطار تم الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١١، بإشراف اللواء الركن عمر صالح رئيس هيئة أركان قوات ٧٠، الانتهاء من دورة تدريبية للواء ٧١٣ التابع لقوات ٧٠ لبيشمركه كوردستان، شارك فيها ٢١٧ من بيشمركه اللواء.

الدورة استمرت ٧ أسابيع بصورة مكثفة وفق مبادئ العلم العسكري الحديث في إطار الدورات العسكرية الأساسية لقوات المغاوير، حيث ألقيت فيها الدروس النظرية والعملية، وبمراعاة تشكيل قوة تكون في مستوى المستجدات والتطورات العسكرية.

هذا وستتواصل هذه الدورات لتشمل جميع صنوف القوات والوحدات العسكرية.

رئيس الجمهورية :ضرورة العمل بجدية لتنفيذ المادة (140)

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، عضو اللجنة العليا لتنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور السيد بابكر صديق أحمد.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة العمل بجدية لتنفيذ المادة (١٤٠) وبما يضمن إيصال الحق إلى أهله، ومعالجة القرارات الجائرة التي اتخذها النظام السابق بهدف التغيير الديموغرافي.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية التواصل والعمل المشترك مع الوزارات المعنية كالعدل والزراعة والدفاع لمتابعة تنفيذ المادة (١٤٠) حيث وجه فخامته بتشكيل لجنة في رئاسة الجمهورية لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة العليا لتطبيق المادة (١٤٠) من قبل الوزارات المعنية.

واستمع السيد الرئيس من السيد بابكر صديق أحمد لإيجاز حول سير عمل لجنة تطبيق المادة (١٤٠) من الدستور، وما تم إنجازه والمعوقات التي تواجه إكمال عملها، بالإضافة إلى عدد من المقترحات لدعم عمل اللجنة في أداء مهامها.

كما عبّر عضو اللجنة عن شكره وتقديره لفخامة الرئيس على اهتمامه وحرصه على دعم ومتابعة عمل اللجنة العليا لتنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور.

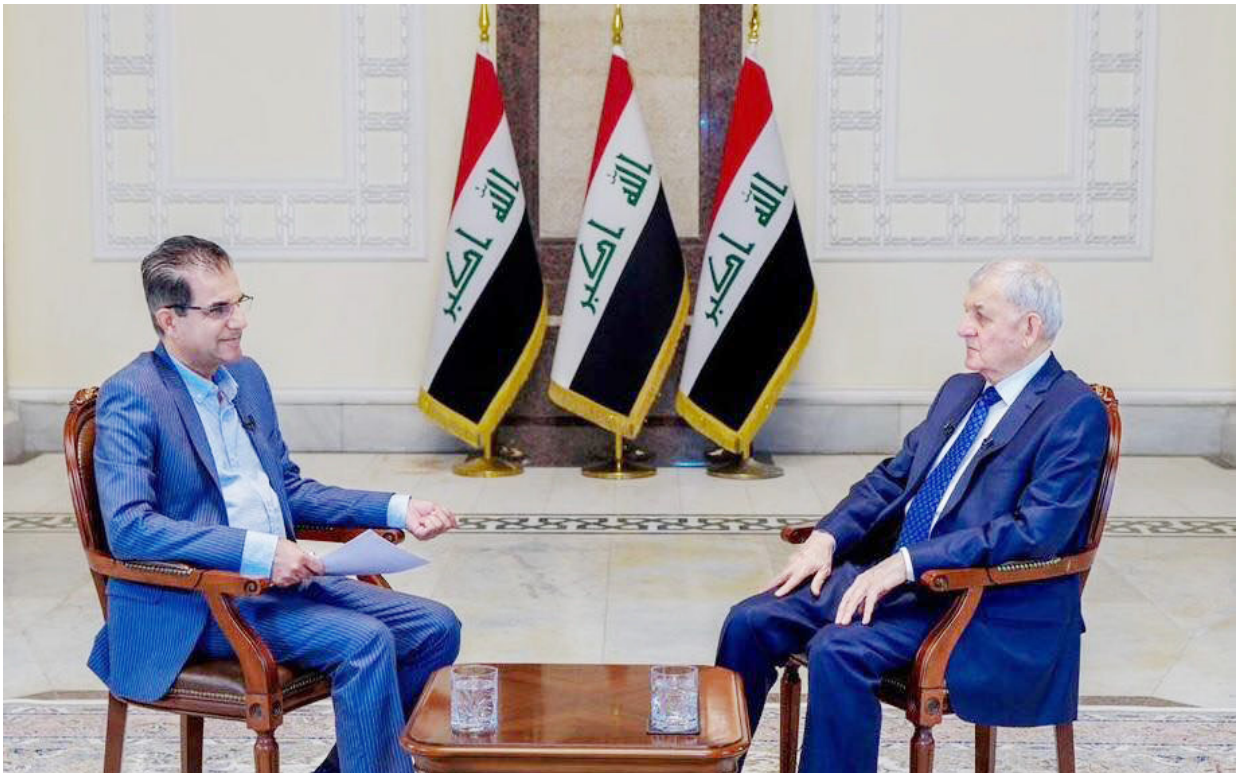

رئيس الجمهورية في حوار مع قناة العالم:

ماضون من أجل ترسيخ التعاون وخدمة المجتمع العراقي

ويؤكد:التعاون مستمر بين المركز والاقليم بشكل جدي وأنا أتابع الوضع

أوضح فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد إن الأمن المستتب والاستقرار الذي يتمتع به العراق على مختلف الصعد سيمهد لتنفيذ برنامج الحكومة بشكل ناجح ويحسن العلاقات مع جميع دول العالم.

جاء ذلك خلال لقاء خاص أجرته قناة العالم الفضائية مع فخامته وبث مساء يوم الإثنين ١٠ تموز ٢٠٢٣، حيث أكد السيد الرئيس خلاله أن العلاقات بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية علاقات تاريخية، مشيراً إلى وجود خطة لتأمين الحدود بين البلدين.

وأوضح رئيس الجمهورية أن المشاورات بين العراق وإيران مستمرة بشكل يومي أو اسبوعي في المجالات كافة التجارية، والاقتصادية، والأمنية، وفي بعض الأحيان الدبلوماسية، مؤكداً رغبة الطرفين في الوصول إلى اتفاقيات تخدم مصلحة واستقلال البلدين.

وأشار فخامة الرئيس إلى الدور المحوري للعراق في تقريب وجهات النظر بين الجمهورية الإسلامية وعدد من دول المنطقة، موضحاً أن الجهود العراقية في رأب الصدع بالأخص بين إيران والسعودية كانت نقطة تحول إيجابية في الوضع الأمني والتعاون في المنطقة، ومشيرا إلى أن «تحسين العلاقة بين الدول شيء ضروري ومرتبط

بالنواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تقوية العلاقات بين أي بلد في المنطقة تؤدي إلى تقوية العلاقات في المنطقة ككل، ولها تأثير إيجابي جدا في العالم واحترام أكثر للمنطقة».

مابعد إقرار قانون الموازنة العامة

وتحدث رئيس الجمهورية عن إقرار قانون الموازنة العامة والمرحلة التي ستليها، موضحاً أنه في كل البلدان وخاصة الديمقراطية منها هناك جدال ونقاش حول الموازنة ولا توجد موازنة في العالم متفق عليها مئة في المئة من البرلمان والحكومة والأفراد، مشيراً إلى أن تنفيذ الموازنة سيكون خلال أيام ولا توجد مشكلة، مؤكداً أن أي جدال أو مناقشات بخصوصها فهو يصب في مصلحة تنفيذ البرنامج الحكومي من الناحية الخدمية وتحسين البنية التحتية في العراق على الوجه الأمثل وهو شيء مهم جدا للشعب العراقي.

العلاقة بين حكومتي المركز وإقليم كردستان

وبخصوص العلاقة بين حكومتي المركز وإقليم كردستان، فقد أكد رئيس الجمهورية أنها علاقات جيدة على الرغم من وجود وجهات نظر مختلفة ومطالب معينة إلا إنها شيء ضروري، مشيراً إلى أن هناك لقاءات مستمرة بين الطرفين وتمت الموافقة على موازنة الإقليم وكذلك الاتفاق على تصدير النفط في إقليم كردستان.

وأضاف فخامته: «نحن ماضون من أجل ترسيخ التعاون وخدمة المجتمع العراقي في هذه الظروف، والتعاون مستمر بين الإقليم والمركز بشكل جدي ويومي، وأنا أتابع الوضع، ولدي اتصالات يومية ومستمرة من أجل تقوية وتحسين العلاقات في سبيل تنفيذ برنامج حكومة الإقليم وبرنامج الحكومة المركزية».

العلاقة بين الرئاسة والبرلمان

وفي جانب آخر من اللقاء أشار السيد الرئيس إلى أن العلاقة بين الحكومة ورئاسة الجمهورية والبرلمان وحتى مع الكتل السياسية في هذه الفترة هي علاقة ممتازة تتسم بالتفاهم والتوافق على العديد من الأمور التي تخص مستقبل البلاد ومصالح المواطنين، مؤكداً أن التركيز في الوقت الحاضر ينصب على تنفيذ البرنامج الحكومي خاصة بعد المصادقة على الموازنة من أجل تقديم الخدمات لأبناء الشعب وكذلك تحسين البنية التحتية والاكتفاء الذاتي، موضحاً أن قضايا الغذاء والصحة والتعليم والمياه تعد من أساسيات العمل الحالي والعمل مستمر عليها على أمل تحسينها باعتبارها أولويات.

بغداد وواشنطن

وفي معرض رده على طبيعة العلاقات بين بغداد وواشنطن، أكد فخامته: «علاقتنا جيدة مع واشنطن ولا نخفي ذلك، ولدينا تنسيق وزيارات إلى واشنطن على مستوى المسؤولين والوفود حسب الحاجة والضرورة، لكننا نركز ونحافظ وندافع عن استقلالية العراق في كافة المجالات».

تصريح

تداولت بعض وسائل الإعلام خبراً مفاده أن سحب المرسوم الجمهوري رقم (147) لسنة 2013 مقصود به رمز ديني بعينه، وهنا نود أن نبين أنه سبق وأن صدر مرسومان جمهوريان لرمزين دينيين في نفس الفترة ولم يتم تجديدهما ايضاً لعدم وجود سند دستوري اساساً لصدورهما، إذ لا تصدر المراسيم الجمهورية بالتعيين إلا للعاملين في المؤسسات والرئاسات والوزارات والهيئات الحكومية، وبالتأكيد لا تُعد المؤسسة الدينية دائرة حكومية ولا يُعد رجل الدين القائم عليها موظفاً في الدولة كي يصدر مرسوم بتعيينه.

من هنا نؤكد مرة أخرى أن سحب المرسوم الجمهوري رقم (147) كان بقصد تصحيح وضع دستوري بعيداً عن أي اعتبارات أخرى.

مكتب رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية لوزير الداخلية:

الأمن والاستقرار ركيزتان أساسيتان لتنفيذ البرنامج الحكومي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٢ تموز ٢٠٢٣، معالي وزير الداخلية عبد الأمير الشمري.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء الذي حضره الفريق سمكو ناظم أمين وكيل وزير الداخلية لشؤون الأمن الاتحادي، أن الأمن والاستقرار ركيزتان أساسيتان ومهمتان لتنفيذ البرنامج الحكومي وتقديم الخدمات وتشجيع فرص الاستثمار في البلاد، مشددا على ضرورة إيلاء حقوق المواطنين الاهتمام الكامل.

وأشار فخامته إلى أن العمل مستمر بشأن قضية السجناء والموقوفين وإطلاق سراحهم بعد انتهاء محكومياتهم وفقا للقانون، مؤكدا فخامته أن العمل جار على تقديم عدة مشاريع للقوانين من ضمنها مشروع قانون مكافحة المخدرات.

كما أشاد السيد الرئيس بالنشاطات والجهود التي تبذلها وزارة الداخلية في بغداد والمحافظات لتعزيز الجهد الأمني والحد من الجريمة وبما يؤمن حماية المواطنين وحقوقهم.

بدوره، أكد الوزير أن الوزارة تعمل على تأمين الحدود خاصة في المحافظات الجنوبية، ومنع تهريب المخدرات إلى داخل البلاد، مشيرا إلى أن العمل جار لتحديث الأجهزة الأمنية بمختلف تشكيلاتها، وتشغيل منظومة الفيزا الإلكترونية، كما أكملنا أعداد وتهيئة (٥) مصحات قسرية في عدد من المحافظات.

رئيس الجمهورية:أهمية إقرار توصيات واقعية وفعلية لمكافحة المخدرات

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٢ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد اللجنة النيابية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية برئاسة الدكتور عدنان الجحيشي.

وفي مُستهل اللقاء، أثنى فخامة الرئيس على تشكيل اللجنة، وأعرب عن الاستعداد لدعمها وبما يحقق أهدافها وخططها لجميع المحافظات للحد من انتشار المخدرات، حيث لفت فخامته إلى ضرورة أن تضم اللجنة ممثلين عن المحافظات.

وأكد السيد الرئيس ضرورة اتخاذ عدة خطوات أولية في هذا الملف وتعضيدها من خلال عقد الندوات وورش التوعية، وكذلك إنشاء مؤسسات تختص بتأهيل حالات التعاطي.

وأشار فخامته في حديثه مع أعضاء اللجنة إلى ضرورة بناء ثقافة واعية من خلال الإعلام، كما تطرق إلى الدعوة إلى إنشاء صندوق مكافحة ومعالجة المخدرات في مشروع قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ حيث تم العمل على سد الكثير من الثغرات الموجودة فيه من خلال مشروع تعديل القانون الذي رفعته رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب.

وأوضح السيد الرئيس أهمية إقرار توصيات واقعية وفعلية لمعالجة مشكلة مستديمة تحتاج إلى وقفة جادة وذلك من خلال السيطرة على الحدود لمنع تهريب المخدرات ومكافحة أبواب الفساد.

بدورهم، أكد أعضاء الوفد أنه تم تشكيل اللجنة من (١٥) عضواً في مجلس النواب وجرى العمل على إنشاء قاعدة بيانات، مشيرين إلى أن اللجنة هي الوحيدة المختصة بالمخدرات في البرلمانات العربية.

وأضاف الوفد أن العمل جار لإنشاء مصحات في جميع المحافظات لمعالجة حالات الإدمان، مؤكدين ضرورة دعم وإسناد المكلفين بواجب مكافحة المخدرات من الضباط والمنتسبين.

كما أشار أعضاء الوفد إلى أن الإعلام شريك أساسي في عملية مكافحة المخدرات ويجب تفعيل دوره وبما يحقق الغايات والأهداف في التوعية وحماية مجتمعاتنا من هذه الآفة الخطيرة.

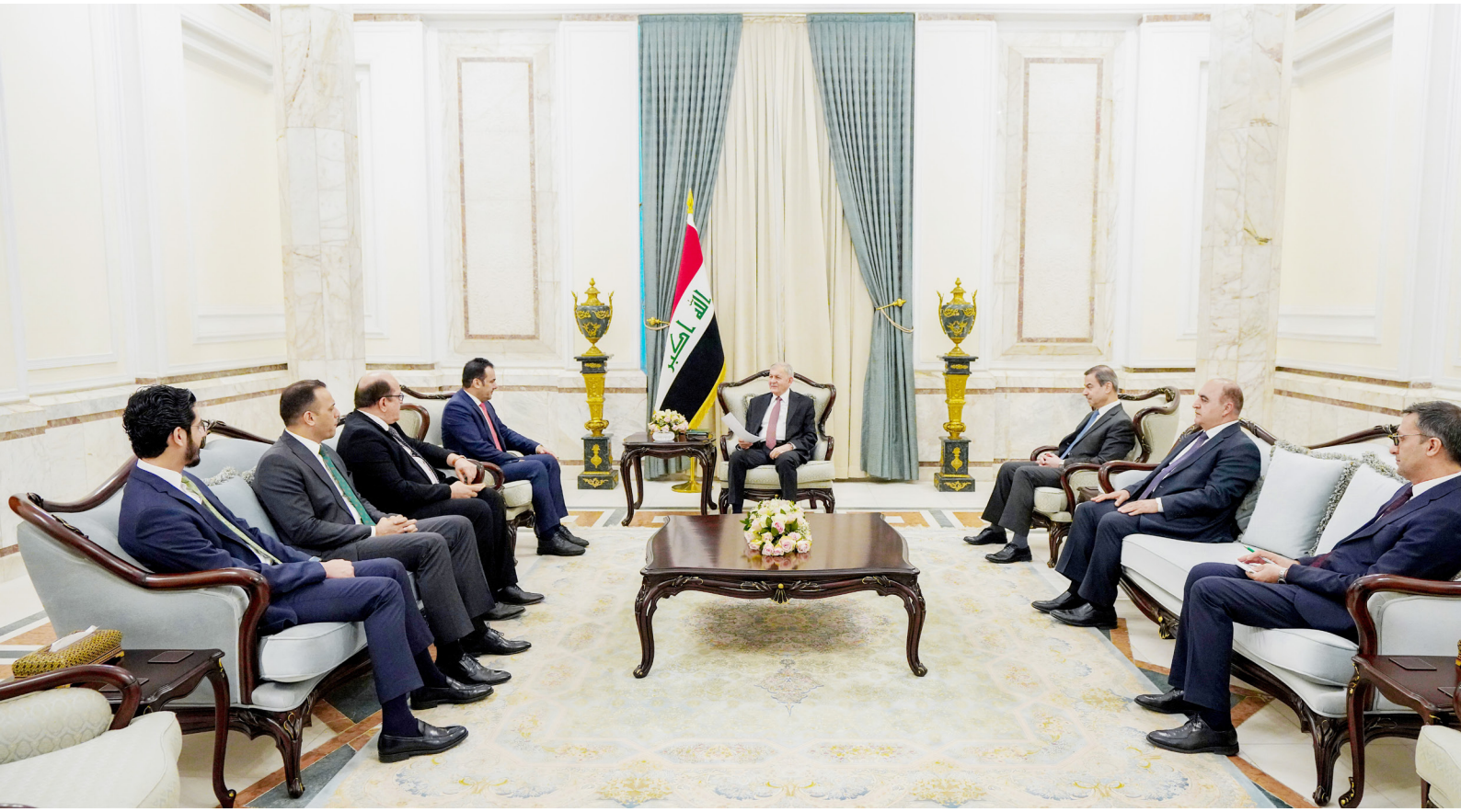

أهمية الخروج بتوصيات يتبناها العراق في مؤتمر المناخ (COP28)

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد الهيئة التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث (العراق والتغير المناخي.. انعكاسات الأمن والتنمية)، ضم السادة مدير المعهد العراقي للحوار عباس العامري، وعميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد عادل البديوي، ومدير مكتب البيئة والمناخ في هيئة مستشارية رئاسة الوزراء علي اللامي، وعضو اللجنة التحضيرية يوسف المحسن.

وأكد السيد الرئيس ضرورة أن تطبق المقررات التي تخرج عن المؤتمرات بصورة فعلية، مشيرا إلى أهمية الخروج بتوصيات يتبناها العراق في مؤتمر المناخ (COP٢٨) في دولة الامارات العربية المتحدة نهاية العام الحالي.

وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى أهمية مشاركة الشخصيات المتخصصة ودعوة المراكز العالمية المعروفة للمساهمة في أعمال المؤتمر وممن لديه باع طويل في مجالات المناخ والبيئة والمياه.

من جانبهم، أكد أعضاء الوفد أن العراق من بين الدول الأكثر تعرضا لخطر التغير المناخي، مشيرين إلى أن المؤتمر بادرة من أجل درء المخاطر الناجمة عن التغير المناخي.

رئيس الجمهورية :ضرورة حسم ملف النازحين وإنهاء معاناتهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزير الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو.

وتمت، خلال اللقاء، مناقشة ملف النازحين والتأكيد على ضرورة حسمه وإنهاء معاناتهم، حيث أشار السيد الرئيس إلى أن موضوع النازحين يحتل الأولوية في مهام فخامته كملف إنساني يستوجب تضافر جهود الجميع، مشدداً على وجوب عدم التهاون في توفير احتياجاتهم واستحقاقاتهم.

وأوضح رئيس الجمهورية أهمية استثمار علاقات العراق الخارجية المتميزة لدعم قضية النازحين، مؤكداً عدم ادخاره أي جهد ممكن يسهم في إعادة جميع المهجرين والنازحين إلى مناطق سكناهم ويؤمن لهم سبل الحياة الكريمة.

من جانبها، عبّرت الوزيرة جابرو عن شكرها وتقديرها للسيد الرئيس على اهتمامه بقضية النازحين والمهجرين، مستعرضة لفخامته جهود الوزارة وخططها المستقبلية الرامية إلى حسم ملف النازحين في العراق.

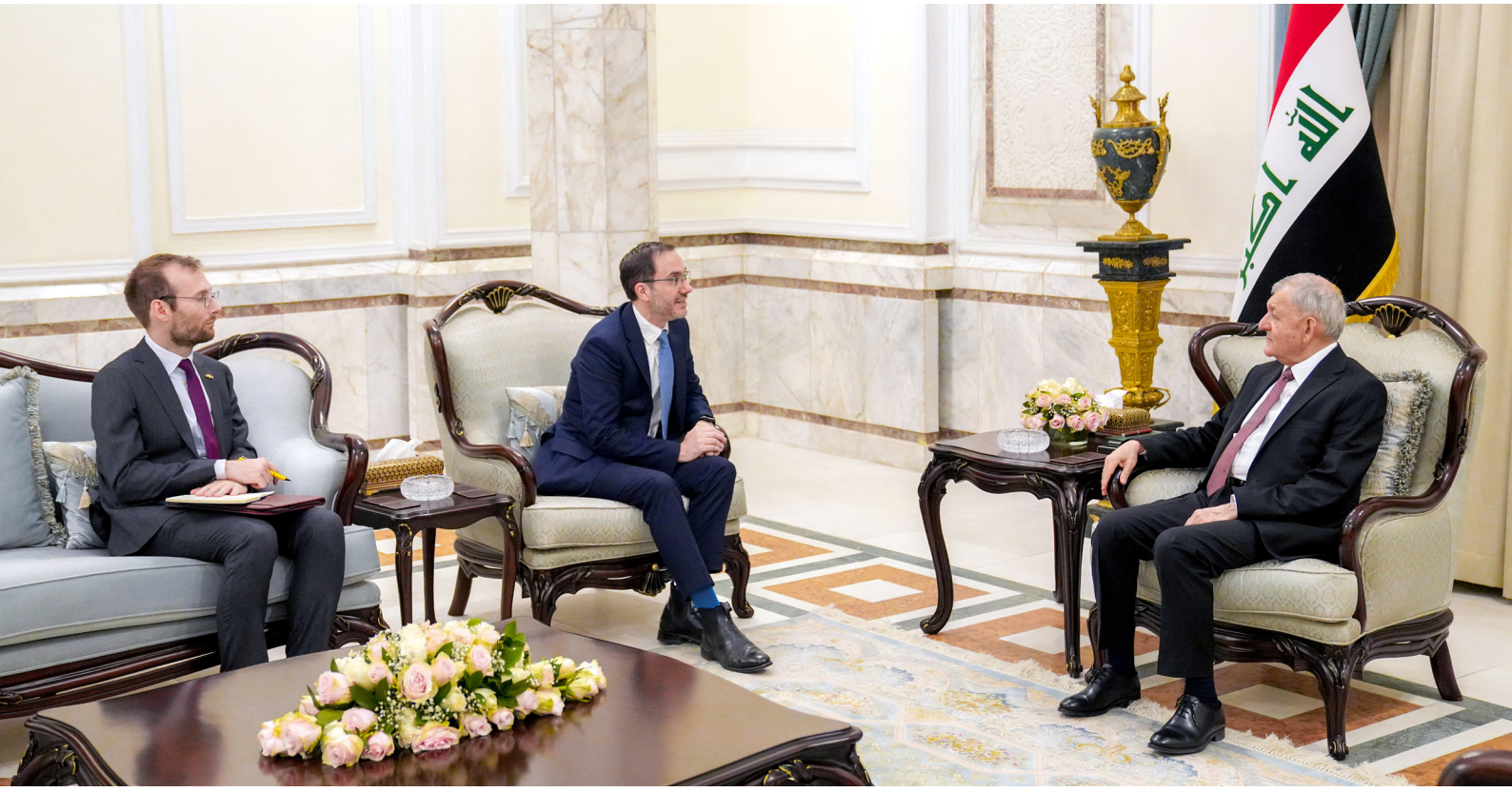

أهمية تشجيع الشركات البريطانية للعمل والاستثمار في العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير المملكة المتحدة لدى العراق السيد مارك برايسون ريتشاردسون.

وفي مستهل اللقاء الذي جرى بمناسبة انتهاء عمل السفير في بغداد، حمّل السيد الرئيس السفير البريطاني تحياته إلى جلالة ملك المملكة المتحدة الملك تشارلز الثالث.

وأعرب رئيس الجمهورية عن أمنياته بالتوفيق والنجاح للسفير في مهامه الدبلوماسية المُقبلة، كما عبّر فخامته عن تقديره للجهود التي بذلها السيد ريتشاردسون للارتقاء بالعلاقات بين البلدين طوال فترة عمله في العراق.

وأكد السيد الرئيس أهمية تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير التعاون البنّاء بين البلدين، وضرورة التنسيق حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق مصالح الشعبين الصديقين، مشيرا إلى أهمية تشجيع الشركات البريطانية للعمل والاستثمار في العراق خاصة مع ما تشهده البلاد من استقرار أمني واضح طيلة السنوات الأخيرة. وتطرق السيد الرئيس في هذا السياق إلى أهمية التعاون بين الجامعات العراقية والبريطانية والاستفادة من خبرات الجامعات البريطانية في مواضيع المياه والمناخ والطاقة.

بدوره، أكّد السفير البريطاني متانة العلاقات الثنائية، مجددا دعم بلاده المتواصل للعراق في مُختلف المجالات خصوصاً في مجال الحرب ضد الإرهاب، والحد من التغيرات المناخية.

كما أكد السفير أن الشركات البريطانية ترغب في العمل في العراق والقيام بعدد من المشاريع الحيوية، مُقدما شكره لرئيس الجمهورية على دعمه لجهوده الدبلوماسية في توطيد العلاقات بين البلدين وتسهيل أداء مهام عمله في العراق.

مصالح شعوب المنطقة تقتضي التنسيق بين دولها إزاء القضايا المشتركة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير دولة قطر لدى العراق السيد خالد بن حمد السليطي.

وفي مستهل اللقاء الذي جرى بمناسبة انتهاء عمل السفير في بغداد، حمّل السيد الرئيس السفير القطري تحياته إلى سمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وتمنياته للشعب القطري بالمزيد من التطور والرخاء، مؤكدا أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون المشترك.

وأشاد رئيس الجمهورية بجهود السفير خالد بن حمد السليطي خلال فترة عمله في العراق من أجل تطوير العلاقات بين البلدين، متمنيا له النجاح والموفقية في مهام عمله المقبلة.

وأشار فخامته إلى أن العراق جزء من المنطقة وأمنه واستقراره هو من أمن واستقرار المنطقة ككل، لافتا إلى أن مصالح شعوبنا تقتضي التنسيق إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه، أكد السفير القطري أن التعاون بين البلدين مستمر وهناك اتفاقيات أبرمت وأخرى قيد الإبرام، معبرا عن أمله أن تكون فاتحة خير لتعاون أوسع وأشمل، مشيرا إلى أن الحياة طبيعية في بغداد وهناك العديد من الشركات القطرية تعمل في العراق.

وعبّر السفير خالد بن حمد السليطي عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكدا تطلّع دولة قطر لتعزيز العلاقات مع العراق ودعم أمنه واستقراره.

رئيس الجمهورية يؤكد ثبات دعم العراق للقضية الفلسطينية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سعادة السفير الفلسطيني لدى العراق الدكتور أحمد عقل.

وتم خلال اللقاء استعراض آخر التطورات على الساحة الأمنية والسياسية في المنطقة، حيث أكد رئيس الجمهورية ثبات الموقف العراقي المساند للأشقاء في فلسطين ودعم قضيتهم المصيرية، لافتا إلى أهمية توحيد جهود الشعب الفلسطيني.

وأوضح فخامته وجوب السعي من أجل تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني والضغط على المجتمع الدولي لاتخاذ موقف داعم لفلسطين.

وأشار فخامة الرئيس إلى أن العراق يدين اقتحام الاحتلال لمدينة جنين ومخيمها في دولة فلسطين، معربا عن تعازيه لعوائل الشهداء وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل.

من جانبه، أكد السفير أحمد عقل أن موقف العراق كان مشرفا إزاء القضية الفلسطينية وإدانة الاعتداءات ضد أبناء الشعب الفلسطيني، معبرا عن شكره لرئيس الجمهورية على اهتمامه ودعمه لحقوق الفلسطينيين.

السيدة الأولى تتفقد سوق السليمانية وتلتقي الكسبة والمتبضعين

تفقدت سيدة العراق الأولى شاناز إبراهيم أحمد خلال زيارة أجرتها إلى سوق السليمانية وسط المدينة، أوضاع السوق والكسبة وأصحاب المحال التجارية.

وقال مكتبها الإعلامي في بيان إن "سيدة العراق الأولى شاناز إبراهيم أحمد، أجرت الثلاثاء، زيارة إلى سوق السليمانية الرئيس وسط المدينة، تفقدت خلالها مدخل شارع مولوي وعددا من الكسبة وأصحاب المحال التجارية، واطلعت عن كثب على معيشة المواطنين.

ترحيب امريكي بالتقدم العراقي نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة

بيان من مستشار الأمن القومي الامريكي جيك سوليفان

البيت الأبيض--١ يوليو/تموز ٢٠٢٣

نرحب بإتمام مشروع صفقة "مشروع نمو الغاز المتكامل" غير المسبوقة مع شركة "توتال إنرجيز" الفرنسية (TotalEnergies). تمثل هذه الاتفاقية الهامة، التي تم توقيعها رسميًا هذا الأسبوع، علامة فارقة في رحلة العراق نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتحقيق أهدافه المناخية.

وتتضمن الصفقة الشاملة مشاركة نشطة من كل من الشركات الإقليمية والأمريكية. عند الإنجاز الناجح لهذا المشروع، سيحظى شعب العراق بفوائد عديدة، بما في ذلك زيادة إمدادات الكهرباء المحلية وتقليل المشكلات الصحية المرتبطة بالممارسة الضارة لحرق الغاز. ت

قف الولايات المتحدة بقوة وراء مساعي العراق المستمرة لتعزيز مرونته الداخلية وتنويع مصادر طاقته. يمتد هذا الدعم لتسهيل اندماج أوسع في منطقة الشرق الأوسط.

سيؤدي تنفيذ مشروع التقاط الطاقة والغاز هذا، إلى جانب المبادرات الجارية لربط شبكة الكهرباء في العراق مع الشبكات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي والأردن إلى تعزيز أمن الطاقة في العراق بشكل كبير وتعزيز موثوقية شبكة الكهرباء فيه.

وفي نهاية المطاف، سيكون لهذه التطورات تأثير إيجابي على رفاهية الشعب العراقي. نعيد تأكيد التزامنا بالعمل عن كثب مع رئيس الوزراء السوداني وحكومة العراق لضمان تسخير الموارد الطبيعية الوفيرة للعراق بشكل فعال لصالح شعبه وتلبية احتياجاتهم.

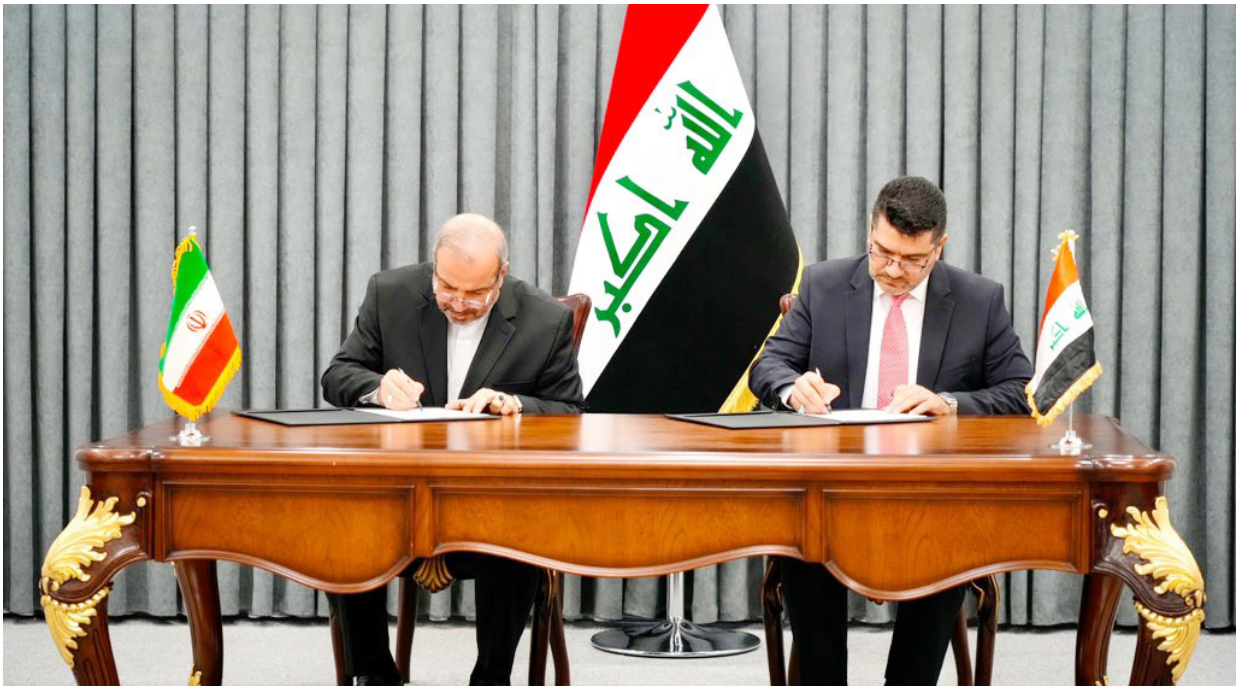

توقيع اتفاق بين العراق وايران حول مقايضة الغاز

المرصد/فريق الرصد

جرى في بغداد الثلاثاء، توقيع اتفاق بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية، تتم بموجبه مقايضة الغاز الإيراني المستورد والمشغّل لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، بالنفط الخام العراقي والنفط الأسود.ووقع الاتفاق عن الجانب العراقي، مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، إحسان ياسين العوادي، في حين وقعه عن الجانب الإيراني، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بغداد، محمد كاظم آل صادق.

وقد جرى التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات استمرت أياماً عدة، شاركت فيها وفود ولجان فنية وتقنية من الجانبين. ويأتي هذا الاتفاق في إطار الجهد الحكومي لمعالجة أزمة توريد الغاز المشغّل لمحطات الكهرباء، وتفادي مشكلات التمويل وتعقيدات العقوبات الأميركية التي حالت دون استمرارية تسديد متطلبات الاستيرادات، وسيُسهم الاتفاق في توفير مرونة أكثر لعملية توريد الغاز وتشغيل المحطات واستقرار إنتاج الطاقة الكهربائية.

السوداني يعلن عن العودة التدريجية لتوريد الغاز الايراني

هذا وأعلن رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، مساء الثلاثاء، عن وضع الحلول الجذرية لمشاكل توريد الغاز الإيراني، والصعوبات التي تواجه عملية تسديد المبالغ المحتسبة عن استيراد الغاز، والتعقيدات التي تتسبب بها العقوبات الأميركية، وعودة مستوى التجهيز إلى معدلاته السابقة، وإنتاج الطاقة إلى مستوياتها المستقرة.وقال في تصريح صحفي إن الحكومة سبق أن شخصت منذ يومها الأول الأسباب التي تقف خلف أزمة الكهرباء طوال السنوات الماضية، وقد وضعت حلولاً آنية ومتوسطة وبعيدة المدى، بالإضافة إلى حزمة إجراءات ستنعكس إيجاباً على مستويات إنتاج الطاقة الكهربائية، إلى جانب إجراءات أخرى تصب في مسار تعزيز الإنتاج الوطني للطاقة، والاكتفاء الذاتي من الغاز، والمرونة في تلبية احتياجات الوقود اللازم لتشغيل المحطّات.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في تصريح السيد رئيس مجلس الوزراء:

اعتمدنا مبدأ المكاشفة مع أبناء شعبنا في كل ما يتعلق بملف أزمة الكهرباء، منذ اليوم الأول للحكومة.

شخصنا الأسباب التي تقف خلف أزمة الكهرباء المستمرة منذ سنوات، ووضعنا حلولاً آنية ومتوسطة وبعيدة المدى لإنهائها.

باشرنا منذ اليوم الأول بالحلول الآنية لأزمة الكهرباء التي كُنّا نتوقع حدوثها مع بداية فصل الصيف.

توجّهنا بقوّة نحو أعمال صيانة كل الوحدات التوليدية للطاقة الكهربائية، التي أكملناها قبل بدء موسم الصيف، بعكس ما كان يحصل سابقاً حيث تُجرى الصيانة في ذروة الصيف.

التعاقد مع شركة سيمنز لنصب منظومات التبريد وفّر لنا طاقة بحدود ٧٩٧ ميغا واط بدون وقود إضافي.

سارعنا بالعمل لإكمال المحطات غير المكتملة، وافتتحنا محطّة في صلاح الدين أضافت لنا بحدود ٦٠٠ ميغا واط.

أنجزنا عملاً كبيراً بفكّ الاختناقات في منظومة التوزيع وإنجاز المحطّات التحويلية في بغداد والمحافظات.

الإجراءات السريعة التي اتخذناها وفرت لنا بين ٤ – ٥ آلاف ميغا واط من الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى الإنتاج الفعلي الذي يتراوح بين ٢٠ –٢١ ألف ميغا واط.

إنتاجنا من الطاقة الكهربائية وصل إلى ٢٦ ألف ميغا واط بفضل الحلول والإجراءات التي اتخذناها لحل أزمة الكهرباء التي لولاها لكانت المشكلة أكبر.

انتقلنا خلال الشهور الستة الماضية إلى الحلول المتوسطة، التي تعد الحل الحقيقي لأزمة الكهرباء واستيراد الغاز المعتمد في محطات التوليد.

اندفعنا بقوة نحو إبرام الاتفاق مع شركة توتال، وشهدنا قبل اليوم التوقيع والمباشرة بتنفيذ الاتفاق.

الاتفاق مع توتال يتضمن ٤ عقود، واحد منها يخص استثمار الغاز المصاحب الذي سيوفر لنا بحدود ٦٠٠ مليون قدم مكعب قياسي من الغاز.

التوقيع على الجولة الخامسة واحد من أهمّ القرارات الخاصة باستثمار الغاز ضمن الخطة المتوسطة المدى.

الشركات الإماراتية باشرت باستثمار حقول الغاز ضمن الجولة الخامسة، والشركات الصينية قيد المباشرة، وستوفر لنا هذه الجولة بين ٥٥٠- ٦٠٠ مليون قدم مكعب قياسي.

ذهبنا باتجاه إكمال مشاريع شركة غاز البصرة الذي افتُتح، قبل مدة، الجزء الأول منه والبالغ ٢٠٠ مليون قدم مكعب قياسي، وقبل نهاية هذا العام سيكمل الجزء الثاني منه بـ ٢٠٠ مليون قدم أيضاً.

هذه المشاريع ستغنينا عن أي غاز مستورد خلال سنتين او ثلاث، وتمثل حلولاً حقيقية ونهائية للأزمة، بالاعتماد على الغاز العراقي الذي سيوفر لنا ما نحتاجه لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية.

من بين الحلول المتوسطة والبعيدة، استكمال الربط البيني مع هيئة الربط الخليجي والمملكة العربية السعودية والأردن، وهي مشاريع ستوفر لنا تكاملاً في خدمات الكهرباء ورفع الطاقة الكهربائية.

باشرنا بتصاميم الربط مع السعودية والأردن، ونحن الآن في طور التعاقد الأولي، وتم توقيع عقد مع هيئة الربط الخليجي بعد إكمال المسوحات والتصاميم.

كان هناك اتفاق في ٢٠١٨ يتضمن آلية لتقديم مواد إنسانية وغذائية للجانب الإيراني مقابل ثمن الغاز، وقد تعثرت بسبب إجراءات وزارة الخزانة الأمريكية وتشديد العقوبات على إيران.

جهودنا أثمرت، خلال الفترة الماضية، عن تحويل مليار و ٨١٥ مليون يورو رغم التعقيدات والروتين الذي يحيط هذا

الأمر.

العراق أوفى بجميع التزاماته المالية، وهي موجودة في حساب الشركات الإيرانية في المصرف التجاري العراقي، وهي أكثر من ١١ مليار يورو.

في الأول من تموز كان التجهيز من الكهرباء طبيعياً ووصلنا فيه إلى نحو ١٨ ساعة في اليوم.

تم إيقاف إمدادات الغاز الإيرانية بسبب الرفض الأمريكي لإجراءات التحويل من المصرف العراقي للتجارة.

الجمهورية الإسلامية تمدنا بالغاز والكهرباء وهي تواجه عقوبات تمنع وصول قطع الغيار التي تحتاجها في منظوماتها الغازية والكهربائية.

كان قرار إيقاف التجهيز الغاز لأكثر من ٥٠٪ وقد أثر بشكل واضح في الطاقة التوليدية.

الحكومة اتخذت سلسلة إجراءات لمعالجة هذه الأزمة وأثرها الواضح على المواطنين في عموم المحافظات.

هذه السنة، ولأول مرة، توفر لدينا خزين ستراتيجي بحدود ٥٠٠ ألف متر مكعب، إذ كان أقصى خزين لا يتجاوز الـ ١٠٠ ألف متر مكعب في مستودعات الوزارة.

هذا العام، وبعد إكمال مصفى كربلاء، تمكنّا من إيقاف استيراد الكاز، وتأمين هذا الخزين مكّننا من تشغيل قسم من محطاتنا الكهربائية بوقود الكاز، وزيادة كميات الوقود للمولدات الأهلية.

من ضمن المعالجات، أوقفنا تحويل الغاز المستخدم في مصانع الأسمدة والبتروكيماويات إلى محطات التوليد.

اتخذنا اليوم ثلاثة قرارات مهمة في مجلس الوزراء، لمعالجة أزمة الكهرباء.

بعد تفاوض مستمر مع الوفد الإيراني المتواجد في العراق منذ أيام، تم الاتفاق على محضر قُدّم إلى مجلس الوزراء.

اتخذنا قراراً بالمقايضة العينية، يتضمن إعطاء النفط الخام والأسود مقابل الحصول على الغاز الإيراني.

سوف نتمكن من المحافظة على استمرارية تجهيز الغاز، وفي الوقت نفسه الايفاء بالتزامنا بتسديد مستحقات الغاز المستورد.

هذا الاتفاق سيوفر للعراق الأموال وسيجنبنا الاضطراب المتكرر في مسألة التجهيز.

إنجاز مشاريعنا الستراتيجية التي بدأناها في استثمار الغاز العراقي عن طريق شركة توتال والجولة الخامسة يحتاج إلى وقت من سنتين إلى ثلاث.

الاتفاق المهم مع الجانب الإيراني لإنهاء المشكلة بالكامل، هو ضمن السياقات الرسمية والقانونية، وضمن التزامنا في إنتاج النفط وفق حصة اوبك.

في ضوء الاتفاق تم استئناف استيراد الغاز الإيراني، وإطلاق ١٠ ملايين متر مكعب، ومن المؤمل أن تتصاعد مساء اليوم، حتى تكتمل الكمية المتعاقد عليها، التي تمكّن وزارة الكهرباء من تشغيل كامل المحطات الكهربائية.

اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء بتخفيض سعر منتوج زيت الكاز المجهز للمولدات الأهلية من ٤٠٠ دينار إلى ٢٥٠ دينار للّتر المكعب الواحد.

تم تخويل وزارة النفط بالتعاقد مع شركات في إقليم كردستان تنتج الغاز، وسنتمكن من خلال هذه الكميات من تشغيل عدد من المحطات التوليدية.

هذه الحلول ستوفر الاستقرار الذي نحتاجه وصولاً إلى إنجاز مشاريع استثمار الغاز العراقي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الغاز المستورد

متواصلون مع أبناء شعبنا في عرض كل الجهود والإجراءات، والعمل لمواجهة الأزمات والتحديات بخطط واقعية وبإجراءات جديدة.

انتخابات برلمان كردستان.. الشرعية والمستقبل على المحك

تحليل موجز

*المركز الكردي للدراسات

حتى اللحظة لا توجد مؤشرات على إمكانية إجراء انتخابات الدورة السادسة البرلمانية في إقليم كردستان العراق، ويأتي ذلك في ظل الانسداد السياسي الذي يشهده الإقليم وتبادل حزبيه، الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، الاتهامات حول مسؤولية التعطيل السياسي، خاصة بعد أن دخلت بغداد، عبر المحكمة الاتحادية العليا العراقية، على خط الأزمة وباتت طرفاً أصيلاً في حل مشكلات الإقليم الداخلية.

> الذهاب إلى انتخابات دون اتفاق سياسي سيدفع بعجلة المشكلات إلى الأمام

يضاف إلى ذلك تنامي دور الـدول الإقليمية وتعزيزها لحالة الاستقطاب الحزبية.

هناك احتمالات لتفكك الإقليم حال فشل الوصول إلى اتفاق سياسيّ يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي الموعد المتفق عليه بين الأحزاب الكردستانية، وبالشكل الذي يؤدي لإعادة مشكلات الإقليم إلى داخل قبّة البرلمان بدل أن تتوزّع على المنصّات الإعلامية الحزبية التي تعزز بدورها حالتي الاستقطاب والتشظي.

برلمان منتهي الصلاحية

في شباط/فبراير من العام الماضي أصدر رئيس رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني أمراً تنفيذياً قاضياً بتحديد الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موعداً للانتخابات، إلا أنه تم إرجاء هذا الموعد لعام آخر بعد أن مدّد البرلمان لنفسه سنة إضافية، وجاء ذلك بعد أن وافق طرفي الخلاف الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني على قرار التمديد.

لكن القرار جوبه باعتراض داخلي جعل من المحكمة الاتحادية العراقية طرفاً محكّماً في مشكلات الإقليم؛ فنتيجة للدعوى التي تقدّم بها نواب في البرلمان الاتحادي وبرلمان الإقليم، بينهم رئيس برلمان الإقليم الأسبق عن حركة التغيير يوسف محمد، قضت المحكمة الاتحادية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٣ قراراً بعدم دستورية تمديد عمل برلمان كردستان لعام إضافي بعد أن جدّد لنفسه في عام ٢٠٢٢، وعليه فقد اعتبرت المحكمة الاتحادية كل القرارات الصادرة عنه بعد تلك المدة باطلة، الأمر الذي يضع حكومة الإقليم أمام معضلة الفراغ التشريعي التي لا يبدو أنها في طريقها للحل، إضافة لذلك فقدَ برلمان الإقليم صلاحية مراقبة عمل الحكومة غير الخاضعة للمساءلة والمحاسبة فيما خص التصرف بالأموال العامّة والإيرادات والمخصصات.

وخلال مؤتمر "ميونخ للأمن" في شباط/فبراير الماضي نبّه نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كردستان، للمخاطر الناجمة عن تأخير الانتخابات "لأن عدم إجرائها يضع العملية السياسية وشرعية إقليم كردستان تحت المساءلة"، وهو ما اعتبر لحظتها جرس إنذار للأحزاب الكردستانية، أو رسالة لتلك الأحزاب للمضي قدماً للوصول لاتفاقات الحد الأدنى، ووجوب تحريك المياه السياسية الراكدة، غير أن هذا التنبيه لم تكن له أيّ مفاعيل على أرض الواقع.

الانقسام يراكم المشكلات

لطالما وصف الإقليم بأنه دولة صامتة أي أنه لا يملك فقط حق التصويت في الأمم المتحدة، وذلك كتعبير عن درجة الاستقلالية التي تمتّع بها الإقليم

> لطالما وصف الإقليم بأنه دولة صامتة أي أنه لا يملك فقط حق التصويت في الأمم المتحدة

والتي تراجعت منذ استفتاء الاستقلال عام ٢٠١٧.

غياب التنسيق بين الحزبين الرئيسيين وفائض المشكلات بينهما وغياب التنسيق السياسي الكردي في بغداد، عمّق من حضور الأخيرة ومن دور المحكمة الاتحادية التي باتت الفيصل في حل مشاكل الإقليم فحسب.

في عام ٢٠٢٢، قضت المحكمة الاتحادية العليا، بعدم دستورية مفوضية الانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان، نزولاً عند طلب أطراف كردستانية شكّكت في نزاهة مفوّضية الإقليم، إلاّ أن شقة الخلاف مازالت متسعة بسبب قانون الانتخابات والدوائر الانتخابية والموعد النهائي للانتخابات، ففي أيار/مايو الماضي نشب عراك بالأيدي داخل قبّة البرلمان بين نوّاب كتلتي الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على خلفية مناقشة هذه المسائل التي يصرّ الديمقراطي على بدء العمل بها وتحديد الموعد النهائي للانتخابات نهاية العام الجاري، فيما يرى الاتحاد الوطني إرجاء مناقشة مشاريع هذه القوانين إلى حين توصّل الأحزاب الكردستانية لاتفاق سياسيّ.

إلى ذلك، قوّضت المشكلات الاقتصادية في الإقليم الاستقلال المالي للإقليم أيضاً، لا سيما بعد قانون تصدير النفط الخام من كردستان وخسارة كامل قطاع النفط لصالح شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، ورغم إعادة تصدير النفط من كردستان عبر ميناء جيهان التركي وحل المشكلات بين بغداد وأربيل في أيار/مايو الماضي، إلاّ أن عمليات التدقيق المالي أصبحت تخضع لسلطة بغداد التي قررت وفق قرار الاتفاق بأن تودع الإيرادات المحققة من حقول الإقليم "في حساب مصرفي لدى البنك المركزي العراقي أو أحد المصارف المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي".

بطبيعة الحال فشل حكومة الإقليم في الوصول إلى حلول سياسية واقتصادية وإلى نهج عملي لتوزيع الثروة بين محافظاته سيفضي إلى الاحتكام الدائم لبغداد في حل مشاكل الإقليم الداخلية.

فقد نجحت السليمانية في هذا الاتجاه للوصول إلى مبتغاها عبر تحويل مخصصات المحافظة المالية مباشرة دون المرور بأربيل والـذي وصفه رئيس حكومة الإقليم بـ"الخيانة"، فيما عبّر الاتحاد الوطني الكردستاني عن سعادته بقرار البرلمان العراقي هذا وتصديق الفقرة (٨) من المادة (١٤) التي جاءت بحسب أحد قياديي الاتحاد الوطني "لتثبيت الحقوق والمستحقات المالية لجماهير شعب كوردستان بشكل عادل".

لكن عمليات "تكسير العظم" بين الحزبين بلغت أشدّها مع قصف تركيا لمطار السليمانية، وبدل تضامن أربيل مع الاتحاد الوطني، وقائد قوات سوريا الديمقراطية الذي نجا من الاغتيال، وكذا ضباط قوات

> فشل حكومة الإقليم في الوصول إلى حلول سياسية واقتصادية يفضي إلى الاحتكام لبغداد

التحالف الدولي، أبدى الديمقراطي الكردستاني موقفاً حاداً يحمّل فيه الاتحاد الوطني مسؤولية ما تعرّضت له السليمانية، لتبلغ الحرب الكلامية إثر ذاك مستوىً غير مسبوق، ولعل المستفيد الأكبر من الحرب الكلامية تلك كانت أنقرة.

خطر التقسيم يلوح في الأفق

ثمة احتمالات من انزياح الإقليم إلى مزيد من التباعد بين قطبيه، الأمر الذي يعيد للأذهان سيرة الإدارتين بعد فشل البرلمان الأول عام ١٩٩٢، فالبرلمان الذي يرمز لوحدة الإقليم والذي أقرّ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الفدرالية من طرف واحدٍ، بات يمثّل الأداة التي تمزّق الإقليم ويتسبب بتشظّي الوحدة الكردستانية، ففي وقت سابق بين أعوام ١٩٩٤-١٩٩٨ لم ينجح البرلمان في أن يكوّن المادة اللاصقة لحزبيه اللذين انزاحا نحو "حرب أهلية" مدمّرة عطّلت المستقبل الديمقراطي للإقليم وزرعت الشكوك المناطقية والحزبية داخل الإقليم الفتي وقتذاك.

في الأثناء، باتت وحدة الإقليم رهينة الضغط الأمريكي والأوربي الساعي للحفاظ على الحد الأدنى من السلام الداخلي الكردي، ومن الوحدة الإدارية للإقليم. غير أن الضغوط الغربية لا تنجح على الدوام؛ فقد فشلت الضغوط والجهود الرامية لتوحيد قوات البشمركة والأجهزة الأمنية التابعة للحزبين ومأسسة عملهما، كما أن حالة الشراكة والعلاقات الاستراتيجية مع الدول الإقليمية، تركيا وإيران، بالنسبة لكلا الطرفين تنذر باحتمال دعم الأطراف الإقليمية لكل سيناريو يقوّض وحدة الإقليم.

يبدو أن الطرف المتضرر الآخر من الانقسام السياسي في الإقليم، إضافة لواشنطن والدول الأوربية، هي بغداد التي تجمعها في هذه الأوقات علاقات جيّدة مع أربيل والسليمانية، فالانقسام يحرج بغداد التي تستصعب إرضاء أحد الكيانين على حساب الآخر، وقد يكون من الأمثل لها التعامل مع إقليم يجمع الطرفين في قيادته.

لم يعد بلوغ الانتخابات كافياً لتعزيز السلام الكردي، إذ إن الذهاب إلى انتخابات دون اتفاق سياسي على تقاسم المهام والأدوار والمناصب داخل الإقليم سيدفع بعجلة المشكلات مرة أخرى إلى الأمام، وقد يفضي إلى تنامي فكرة الإدارتين مرة أخرى كحل نهائي مؤلم، إذ لم يعد من الممكن تجاوز المشكلة الجهوية الراسخة بين أربيل والسليمانية، ولم يعد لدى كلا الطرفين قدرة على الاحتكام الدائم لبغداد أو الاستقواء بالدول الإقليمية لتحقيق غايات داخلية، الأمر الذي يضعف الإقليم ويستنزف استقلاله السياسي والمالي وحتى الأمني.

شيرزاد شيخاني:

عن الحقوق الدستورية للشعب الكردي في العراق

كلما حدث خلاف بين قيادة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، رفع مسؤولو الإقليم شعار «المطالبة بالحقوق الدستورية للشعب الكردي». وكلما إتخذت حكومة بغداد إجراء لايرضي تلك القيادة لوحوا بقميص عثمان بوجه تلك الحكومة. فبعد تصديق الموازنة العراقية بدأنا نسمع تكرار هذه الإسطوانة المشروخة من قبل المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقود السلطة بإقليم كردستان من دون أن يبينوا ماهية هذه الحقوق الدستورية التي تمتنع الحكومة العراقية عن منحها لإقليم كردستان؟!.

المعروف لنا وللعالم أيضا بأنه منذ تشريع دستور عام ٢٠٠٥ ولحد اليوم فإن السلطة الكردية الحاكمة بكردستان العراق تتعالى على نصوص ومباديء هذا الدستور وتنتهك مرارا معظم موادها المتعلقة بإدارة العلاقة بين الإقليم والمركز. وهناك الكثير من التجاوزات على هذا الدستور من قبل قيادة الإقليم سنختصرها في النقاط التالية:

*ينص الدستور بعبارة واضحة وبلغة مفهومة بأن «النفط ملك للشعب العراقي» والمادة التي حددت تلك الملكية تشمل كل النفط الموجود على الأرض العراقية بما فيها كردستان التي كانت وما زالت

> كلما إتخذت حكومة بغداد إجراء لايرضي تلك القيادة لوحوا بقميص عثمان

وفقا للدستور جزءا من الأرض العراقية. لكن قيادة الإقليم تصرفت بهذه الثروة خلال السنوات الماضية بإعتبارها ملكا موروثا لها ولايحق للشعب العراقي أن تكون له حصة فيها!. وعليه فقد تصرفت بهذه الثروة دون أي إلتزام بالمادة الدستورية، فسرقت عائداتها دون حسيب أو رقيب، وهدرت مئات الملايين من الدولارات لحساب شركات أجنبية وشراء ذمم بعض الشخصيات الأجنبية الداعمة لسلطتها القمعية بكردستان.

*وينص الدستور في مادة أخرى، بأن التمثيل الدبلوماسي لإقليم كردستان محصور فقط بفتح مكاتب داخل السفارات العراقية في الخارج، لكن حكومة الإقليم فتحت العديد من مكاتبها التمثيلية في بلدان العالم وكأنها سفارات كردية مستقلة عن الحكومة العراقية!. بل هناك دائرة خاصة داخل حكومة الإقليم تختص بالعلاقات الخارجية وهي تتصرف كأنها وزارة خارجية لدولة مستقلة!. وبالتالي أصبح رؤوساء الإقليم والحكومة المحلية يتصرفون على أساس أنهم رؤوساء دول فيستقبلون بمكاتبهم زعماء ووزراء العالم ويذهبون في زيارات رسمية إلى الخارج. والأهم من ذلك فهم لا يتوانون حتى عن توقيع المعاهدات والإتفاقات الدولية بمعزل عن الحكومة الاتحادية، كما حدث في توقيع الإتفاق النفطي مع تركيا لمدة خمسين عاما!. وهذا بحد بذاته مخالف للمادة ١١٠ من الدستور الذي ينص «تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية: أولا:- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية».

*حتى العوائد الجمركية والرسوم والضرائب المحلية لا تعيدها حكومة الإقليم إلى المركز وهي إيرادات تتجاوز بدورها مليارات الدولارات سنويا!.

*والأمـر الأهـم بنظري هو التعامل الفوقي والعنجهي لسلطات إقليم كردستان مع المواطنين العراقيين القادمين من محافظات العراق الأخرى للإقامة في مدن كردستان، فاللافت للنظر هو التعامل الصلف مع هؤلاء المواطنين في سيطرات الإقليم، فتجد في كل سيطرة من هذه السيطرات وقوف مئات الأشخاص والعوائل أمام مكاتبها بانتظار السماح لها بدخول مدن الإقليم.

**وفيما يتعلق بالحقوق التي أقرها الدستور العراقي للمواطن، هناك عشرات الإنتهاكات الصارخة من قبل سلطات الإقليم ضد هذه الحقوق منها:

**ففي الباب الثاني للدستور حول الحقوق والحريات، تنص المادة (١٦) على أن «تكافل الفرص حق مكفول لجميع العراقيين» ولكن ما يحدث في

> هدرت مئات الملايين لحساب شركات أجنبية وشراء ذمم بعض الشخصيات

إقليم كردستان هو إنعدام الفرص أمام الكفاءات العلمية والأكاديمية وخصوصا في مجالات التوظيف، يقابله إعطاء فرص كبيرة للمحسوبين والمنسوبين للجهات الحزبية والعشائرية سواء في مجال التوظيف الرسمي أو العمل في مجال الإستثمارات، فمن دون شراكة مع أحد المتنفذين بسلطة الإقليم لايمكن الحصول على أية فرصة إستثمارية للعمل داخل الإقليم.

**وتنص المادة (٣٨) من الدستور العراقي على أن الدولة تكفل حرية التعبيرعن الرأي بكل الوسائل، وبأن حرية الصحافة والاعلام مكفولة، وأن حرية الاجتماع والتظاهر السلمي مكفولة أيضا. لكن ما يحدث في إقليم كردستان وتحت ظل هيمنة السلطة الحاكمة أن التظاهر السلمي ممنوع منعا باتا.

وحتى لو تقدم مواطنون بطلب التجمهر أو التجمع للتعبير عن إرادتهم فإن السلطات الحاكمة لا تمنح الاجازة لممارسة هذا الحق. ولهذا نادرا ما تقوم المظاهرات في مدينة أربيل على سبيل المثال رغم معاناة أهلها من الكثير من الأزمات المعيشية وسوء الخدمات.

كل هذه الحقوق التي أقرها الدستور العراقي للمواطن تنتهكها سلطة إقليم كردستان وتحرمها على مواطنيها، لكنها تشدد بالمقابل على «حقوقها الدستورية»! من دون أن تحدد ماهية هذه الحقوق، وهذه قمة الازدواجية في المعايير وأرخص وسائل التحايل على الدستور العراقي.

الجدير بالذكر أن من بين كل المواد الدستورية التي تعد من أهم الحقوق المشروعة للشعب الكردي هي المادة ١٤٠ التي تقضي بتطبيع أوضاع محافظة كركوك التي تعرضت منذ بداية الستينيات إلى عمليات تعريب منهجية أدت إلى تغيير ديموغرافي بشع طوال حكم الأنظمة العنصرية التي تعاقبت على العراق، لكن قيادة الإقليم أهملت المطالبة بتنفيذ هذه المادة الحيوية التي من شأنها أن تعيد الحقوق إلى مئات الآلاف من الكرد المرحلين أو المهجرين أو حتى المقيمين حاليا بتلك المحافظة!. لقد إختزلت قيادة الإقليم كل مطالبها الدستورية ببعض الإمتيازات المالية والحصول على بعض المناصب الادارية في بغداد.

هذا غيض من فيض الانتهاكات الدستورية لقيادة إقليم كردستان التي ما إنفكت تتباكى على ضياع حقوق الشعب الكردي المسروقة في حين أنها هي نفسها تحرم المواطن الكردي من حقوقه الدستورية.

*كاتب وصحفي كردي من كردستان العراق
*ايلاف

«حديث ودّي» بين أردوغان وبايدن

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

تبادل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «حديثاً وديّاً» مع نظيره الامريكي جو بايدن، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١١ ، بعد حلّ قضية انضمام السويد لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفتح الباب أمام أنقرة لشراء مقاتلات «إف-١٦»، وهي الصفقة التي واجهت اعتراضات في الكونغرس الامريكي.

وتمنى أردوغان، حين التقى الزعيمان على هامش قمة الحلف في ليتوانيا، حظاً سعيداً لنظيره الامريكي

في حملته لإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٤، بعد أن قدّم الرئيس التركي «نصراً دبلوماسياً» لبايدن من خلال تيسيره مسار انضمام السويد لحلف شمال الأطلسي.

وخاطب أردوغان بايدن: «الآن، تستعدون للانتخابات المقبلة... أود أيضاً اغتنام هذه الفرصة لأتمنى لكم أفضل الحظوظ»، واعتبر لقاءهما بمثابة «مرحلة جديدة في العلاقات» بين البلدين، وأكد أنه يعتقد أن «الوقت قد حان للتشاور على مستوى الرؤساء في نطاق الآلية الإستراتيجية»، وأن اجتماعهما يمثل «خطوة أولى نحو ذلك».

كذلك، شكر بايدن نظيره التركي إزاء الدبلوماسية التي انتهجها، والقيادة التي أظهرها فيما يتعلق بالسويد.

وقال ضاحكاً: «شكراً... أتطلع للقائك في السنوات الخمس المقبلة (..) أودّ أن أشكركم على دبلوماسيتكم وشجاعتكم. أود أن أشكركم على ريادتكم».

وأعرب بايدن عن ترحيبه حيال إعلان تركيا إحالة بروتوكول انضمام السويد لحلف شمال الأطلسي إلى البرلمان. ووصف بايدن قمة الناتو بـ«التاريخية»، مجددًا تعهداته لتعزيز دفاع الحلف.

نص بيان البيت الابيض حول الاجتماع

عقد الرئيس جو بايدن اجتماعا مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال قمة الناتو في فيلنيوس، ليتوانيا، حيث انتهز الرئيس بايدن الفرصة لتقديم التهنئة للرئيس أردوغان على الاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا مع رئيس الوزراء السويدي كريسترسون والأمين العام لحلف الناتو ستولتنبرغ، وقد تضمن هذا الاتفاق إرسال بروتوكول انضمام السويد إلى الناتو إلى البرلمان للتصديق عليه.

وخلال الاجتماع، اشترك الرئيسان في مناقشات تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي، ورحبا بجولة المناقشات الأخيرة في إطار الآلية الاستراتيجية وتبادلا وجهات النظر حول الأولويات الدفاعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تناول الرئيسان القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وكررا دعمهما الدائم لأوكرانيا وشددا على أهمية الحفاظ على الاستقرار في منطقة بحر إيجة.

البيت الأبيض

١١ يوليو/تموز ٢٠٢٣

البيت الأبيض «منخرط بشكل فاعل»

ومثّل التبادل الودي لأطراف الحديث الذي شهده الصحافيون تحولاً في العلاقات التي توترت أحياناً بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي، بعد أن تخلى أردوغان عن معارضته لمسعى السويد للانضمام

إلى الحلف العسكري ضمن سلسلة خطوات أسعدت الولايات المتحدة وأغضبت روسيا.

والثلاثاء، أكّد مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جايك سوليفان أن الرئيس الامريكي «واضح وحاسم منذ أشهر بشأن تأييده تسليم (تركيا) مقاتلات «إف-١٦»»، معتبراً أن «هذا الأمر يصبّ في مصلحة حلف شمال الأطلسي».

وقال سوليفان إنّ بايدن «لم يضع أيّ محاذير أو شروط على ذلك في تصريحاته في المجالس العامة أو الخاصة خلال الأشهر القليلة الماضية. وهو يعتزم المضي قدماً في عملية التسليم تلك بالتشاور مع الكونغرس».

وقال مسؤول امريكي، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، إن البيت الأبيض «منخرط بشكل فاعل»، مع الكونغرس حيث هناك معارضة كبيرة لصفقة بيع المقاتلات لأنقرة.

وشدد سوليفان: «سنعمل مع الكونغرس لإيجاد الوقت الملائم» لتسليم تركيا المقاتلات، لكنّه رفض «التكهّن بموعد محدد لذلك».

وعلى الرغم من انخراط الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ ورئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون بزخم في المفاوضات مع أردوغان، شدّد سوليفان على «أهمية كبرى» لدخول الولايات المتحدة على الخط مؤخراً.

وبالنسبة لسعي أردوغان إلى الربط بين تطلّع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وملف انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، قال مستشار الأمن القومي الامريكي إنّ بايدن يؤيّد «منذ زمن» انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. لكنّه شدد على أنّ هذا الأمر يتطلّب «نقاشات بشأن الإصلاحات اللازمة والخطوات المطلوبة على صعيد متانة النهج الديمقراطي الذي يتعيّن على كلّ مرشّح لعضوية الاتحاد الأوروبي أن يخوضه».

آمال تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي لا علاقة لها بالسويد و«ناتو»

هذا واعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، يوم الاثنين، إن رغبة تركيا في إحياء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومحاولة السويد الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي «ناتو»، قضيتان مختلفتان. وحاولت أنقرة ربط القضيتين بعد معارضة عضوية السويد في الناتو، قائلة إنها مستاءة من الاحتجاجات المعادية للإسلام، ودعم الكورد في الدولة الاسكندنافية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميللر في واشنطن، قبل قمة الناتو، المقررة غداً الثلاثاء في ليتوانيا، «أولا، دعمت الولايات المتحدة لعدة سنوات تطلعات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ونواصل القيام بذلك». وأضاف ميللر «هذا قرار لا يخص الولايات المتحدة، إنه قرار الاتحاد الأوروبي وفي النهاية، هذه مسألة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ومع ذلك، لا نعتقد أنه يجب أن يكون عقبة أمام انضمام السويد إلى الناتو». كان المستشار الألماني أولاف شولتس، قد رفض أيضا يوم الاثنين، ربط انضمام السويد المحتمل إلى الناتو بإحياء عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

حسني محلي:

إردوغان والحلف الأطلسي.. هدد وتوعد ثم رضخ

كالعادة، وقبل الانتخابات الأخيرة وما سبقها من أسابيع وأشهر، هدد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان امريكا والحلف الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي، وقال أكثر من مرة إنه لن يوافق على انضمام السويد إلى الحلف.

لم يفاجَأ أحد بتراجعه عن كل ما قاله، خاصة بعد اتصاله الهاتفي بالرئيس بايدن الذي قال بعد يوم من هذا الاتصال «إننا نؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنّ هذا شأن أوروبي بحت».

وهذا ما قاله له رئيس وزراء السويد آولف كريسترسون بعد أن وافق إردوغان على انضمام بلاده إلى الحلف، واعداً إيّاه بإلغاء الحظر على المبيعات العسكرية السويدية إلى تركيا مع وعود أخرى غير ملزمة بالتنسيق مع أنقرة في محاربة «الإرهاب»، والمقصود به حزب العمال الكردستاني التركي ووحدات حماية الشعب الكردية السورية وأتباع الداعية فتح الله غولن المتهم بمحاولة الانقلاب الفاشل في تموز/يوليو٢٠١٥.

ومن دون أن يتطرق إردوغان إلى الموقف السويدي الرسمي تجاه حوادث حرق نسخ من المصحف الشريف، ما دام ذلك يأتي في إطار «حرية التعبير عن الرأي»!

إردوغان، وقبل يوم من القمة الأطلسية، أجرى اتصالاً هاتفياً مع بايدن وقال «افتحوا أبواب الاتحاد الأوروبي لنا نفتح أبواب الحلف للسويد»، أراد بذلك أن يبرر للشعب التركي تراجعه عن كل ما قاله سابقاً في موضوع الحلف وضد امريكا.

في الوقت الذي تستبعد فيه الأوساط الدبلوماسية أن يحظى إردوغان بأي تأييد من الاتحاد الأوروبي الذي ما

زالت تركيا تنتظر على أبوابه منذ سبعين عاماً.

الجانب الأهم في موقف إردوغان هو استفزازه لروسيا قبل يومين من القمة الأطلسية. فقد وجّه الرئيس إردوغان دعوة عاجلة ومفاجئة إلى الرئيس الأوكراني زيلينسكي لزيارته في إسطنبول ليعود منها برفقة ٥ من أهم قيادات مجموعة «آزوف» الفاشية، والذين سلّمتهم موسكو لأنقرة في إطار صفقة تبادل الأسرى، ولكن شريطة أن يبقوا في تركيا حتى نهاية الحرب.

وجاء الاستفزاز التركي الثاني بالاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين الطرفين، وتتضمن بناء مجمع عسكري لتصنيع المسيّرات التركية في أوكرانيا وتطويرها، بالإضافة إلى مجالات أخرى من التعاون العسكري.

أما الاستفزاز الثالث فقد جاء بلقاء وزير الخارجية هاكان فيدان قيادات الأقلية المسلمة ذات الأصل التركي في منطقة القرم التي تعدّها أنقرة محتلة من قبل الروس.. وجاء إعلان إردوغان عن تأييده انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي بمنزلة المؤشر الأهم على التغيير المحتمل في سياسات أنقرة تجاه موسكو.

الرئيس بوتين الذي سبق له أن شكا من مواقف تركية مماثلة، ومنها عدم التزام زيلينسكي باتفاقية إسطنبول الخاصة بانسحاب القوات الروسية من كييف مقابل اتفاق روسي-تركي شامل، وبضمانات تركية تتوقع له الأوساط الدبلوماسية أن يلغي زيارته المقررة إلى أنقرة الشهر القادم.

في الوقت الذي تتوقع فيه المصادر الدبلوماسية للطرفين الروسي والتركي أن يستعدا لمرحلة جديدة من الفتور، وربما التوتر الذي ستستفزه واشنطن من خلال الاستعجال في بيع تركيا طائرات أف -١٦ ورفع الحظر عن مبيعات الأسلحة الامريكية لتركيا وإعادتها إلى برنامج تصنيع طائرات أف – ٣٥، وأخيراً تشجيع المؤسسات المالية الامريكية والعالمية على مساعدة إردوغان في مساعيه لتجاوز الأزمة المالية الخطرة عبر التنسيق مع وزير المالية الجديد محمد شيمشاك (بريطاني الجنسية) ومحافظ المصرف المركزي الجديدة غايا آركان (جاءت من امريكا).

ومع الرهان على الموقف الروسي المحتمل للرد على التغيير غير المفاجئ في موقف الرئيس إردوغان وهو ما عودنا عليه في علاقاته مع الزعماء الآخرين، فقد بات واضحاً أن أنقرة في المرحلة القادمة ستكون إلى جانب واشنطن أكثر مما هي عليه الآن مع موسكو، ليس فقط حيال القضية الأوكرانية، بل كل القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما يتطلب من إردوغان المزيد من التنسيق والتعاون مع حلفاء امريكا في المنطقة وخارجها بمن فيهم اتباعها في سوريا.

> **تستبعد الأوساط الدبلوماسية أن يحظى بأي تأييد من الاتحاد الأوروبي**

ومن دون أن يكون واضحاً هل وكيف سيوازن إردوغان بين سياساته الجديدة المحتملة مع واشنطن والغرب وبين علاقاته الشخصية مع الرئيس بوتين وعلاقات أنقرة المتشابكة مع موسكو في جميع المجالات.

فتركيا تستورد نحو ٤٥٪ من استهلاكها للغاز الطبيعي من روسيا التي تبني ٤ مفاعلات نووية في تركيا، ويزورها سنوياً أكثر من ٥ ملايين سائح روسي في الوقت الذي تنفذ فيه الشركات التركية ما قيمته عشرات المليارات من الدولارات من المشاريع في روسيا التي تستورد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية التركية.

وبعد أن اشترت أنقرة من روسيا قبل ٤ سنوات صواريخ أس -٤٠٠ التي لم يتم تفعيلها بسبب تهديدات واشنطن والحلف الأطلسي الذي أنشأ في تركيا أكثر من ٣٠ قاعدة عسكرية له منذ أن انضمت أنقرة إلى الحلف عام ١٩٥٢، وبعد أن أثبتت ولاءها لواشنطن بإرسال جيشها إلى كوريا للقتال إلى جانب الجيش الامريكي.

فتحوّلت أنقرة بعدها إلى «سمكة في الصنارة الامريكية » فجعلت منها واشنطن خندقاً أمامياً للدفاع عن المصالح الغربية ضد «الخطر السوفياتي الشيوعي» والمد القومي العربي عبر حلف بغداد والتحالف مع الكيان الصهيوني منذ الاعتراف به في نيسان/أبريل ١٩٤٩.

إردوغان الذي سبق له أن هدد وتوعد حكام الإمارات والسعودية ومصر والكيان الصهيوني وقال عنهم ما لا يقال عاد وتوسل إليهم كي يصالحوه.

ونجح في الوقت نفسه في إقناع أتباعه وأنصاره بأن كل ما يفعله ومهما كان متناقضاً إنما «هو لمصلحة الأمة والدولة التركية». وهو ما نجح فيه أمس عندما أقنع هؤلاء أن الاتحاد الأوروبي سيفتح أبوابه في وجه الأتراك وصدّقوا ذلك كما هم صدّقوا ويصدقون كل ما يقوله لهم مهما كان متناقضاً ومبالغاً فيه.

ومن دون أن يخطر على بال هؤلاء أن قبول تركيا في الاتحاد من المستحيلات المئة؛ بسبب عدم التزام أنقرة بمعايير كوبنهاغن الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة واستقلال القضاء والتخلف الاجتماعي والثقافي، وأخيراً مقولات إردوغان الدينية والقومية العنصرية ذات الطابع التاريخي والتي يستفز بها أوروبا.

وهو الاستفزاز الذي جعل منه إردوغان نهجاً سياسياً تقليدياً نجح من خلاله في إقناع أتباعه وأنصاره ليصوّتوا له ما دام أنه «الزعيم الإسلامي العثماني التركي العظيم الذي يتحدى العالم برمته» ومن دون أن يبالي هؤلاء (حالة اجتماعية نفسية مثيرة) بتراجع إردوغان عن كل هذه المقولات وتجاهله لها، وهو ما فعله في قمة الأطلسي وقريباً في قمم أو لقاءات إقليمية أخرى حيث سيزور الأسبوع القادم الإمارات والسعودية وقطر، وقبل أن يستقبل الرئيس السيسي في قصره العثماني.

الرهان الأهم بعد الآن على علاقات أنقرة بل ومشاعرها العاطفية تجاه موسكو، وفق المثل الشعبي «وما الحب إلا للحبيب الأول» أي واشنطن التي هددها وتوعدها إردوغان في أكثر من مناسبة لكنه تجاهل كل مواقفها ضده، إذ سبق لبايدن أن قال عنه نهاية ٢٠١٩ إنه «استبدادي وديكتاتوري ويجب التخلص منه» وفي تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٤ إنه ومعه السعودية والإمارات «يدعم الإرهابيين في سوريا».

> **ما زالت تركيا تنتظر على أبواب الاتحاد الاوروبي منذ 70 عاماً**

كذلك تجاهل تهديدات الرئيس ترامب له عبر «تويتر» إذا لم يخلِ سبيل الراهب برونسون (أخرجه إردوغان من السجن فوراً) ثم بعث له رسالة خطية وقال له فيها «لا تكن غبياً واجلس واتفق مع كرد سوريا» أي الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية شرق الفرات وهذا حديث الساعة في تركيا!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

مايكل روبين:

اتفاق كارثي بين تركيا-الناتو بشأن السويد...

*موقع :19FortyFive

أعلن الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ أنه وقبل ساعات فقط من قمة فيلنيوس لحلف الناتو قام بفعل المستحيل، حيث أقنع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برفع حق النقض (الفيتو) على انضمام السويد إلى الحلف.

قد يرغب فريق الرئيس بايدن، الذي يعمل بجد في الخلفية، في مشاركة انتصار ستولتنبرغ المفترض.

لا ينبغي ذلك

فما يعتبره مسؤولو الناتو نجاحاً دبلوماسياً بارزاً هو في الواقع كارثة في طور التكوين.

لنضع جانباً إذلال تركيا للسويد وتآكل حرية التعبير والديمقراطية في ذلك البلد بناء على طلب أردوغان، ولنضع جانباً النفاق المتمثل في معاملة الكرد في السويد كإرهابيين في الوقت الذي لا يكتفي المتعاطفون مع الدولة الإسلامية في تركيا بالتجوال بحرية فحسب، بل يغزون أيضاً إدارة أردوغان وجهاز المخابرات التركي.

الأبعد من ذلك هو احتمالية بروز مقايضة جديدة

لا تتوقع تركيا الآن رفع معظم العقوبات المتعلقة بالدفاع فحسب، بل قال مسؤول تركي أيضاً إن تركيا تتوقع الآن من أوروبا أن تسّرع مسار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المحتضرة منذ فترة طويلة.

> إذلال تركيا للسويد وتآكل حرية التعبير والديمقراطية في ذلك البلد

بعبارة أخرى، استخدمت تركيا وجودها داخل الناتو لشل المؤسسة والاستفادة من حق النقض (الفيتو) بحكم الأمر الواقع, ولرفع هذا الفيتو، يريد ستولتنبرغ ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان الآن تمكين تركيا من شل الاتحاد الأوروبي وتقويض توجهه الديمقراطي من الداخل.

وليس سراً، على سبيل المثال، قيام ألمانيا في غالب الأوقات بالاستسلام للابتزاز التركي لأنها تخشى ليس فقط قيام أردوغان بإطلاق العنان لبوابات اللاجئين في قلب أوروبا ولكن أيضاً لأن ضباط المخابرات الألمانية يعتقدون أن أردوغان يسيطر على الخلايا الإرهابية بين الشتات التركي في قلب ألمانيا.

وليست المشكلة فقط الخلايا الإرهابية. فقبل أقل من أسبوع، أعلن دولت بهجلي، الشريك الرئيس لأردوغان في التحالف أن "الله واحد وجيشه تركي".

الحقيقة أن صفقة ستولتنبرغ تسهّل مهمة انضمام السويد للحلف, لكنها لا تحتوي على ضمانات بعدم تكرار السلوك التركي في مؤسسة الناتو.

وإذا ما استمر أردوغان في لعبة البوكر التي يمارسها, فإنه لا ضمانات من أن أي قرار من الناتو سيكون عرضة للابتزاز التركي, متى ما أراد الرئيس التركي إظهار شعبيته.

لكن المأساة أكبر، فأوكرانيا ليست الدولة الأوروبية الوحيدة التي تواجه الاحتلال الأجنبي اليوم. منذ ما يقرب من نصف قرن، احتلت تركيا ثلث قبرص وهي دولة ظلت على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود عضواً في الاتحاد الأوروبي يتمتع بوضع جيد. ويبدو أن ستولتنبرغ وسوليفان مستعدان أساساً لمقايضة ديمقراطية حية بعمل رمزي أكثر من كونه ضروري.

وفي النهاية، يخسر الناتو القليل إذا ما بقيت السويد خارجه, ولكنه سيعمل بتنسيق أوثق حتى نهاية حقبة أردوغان.

لا ينبغي أن تكون قبرص ضحية لاعتقاد المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين بأن الحنكة السياسية تتطلب التضحية. وأصبحت بشكل متزايد شريكاً أمنياً أمريكياً رئيسياً في شرق البحر المتوسط وتزداد أهميتها أكثر فأكثر. وربما تساوي قبرص اليوم خمسة أضعاف السويد بغض النظر عن الحجم الصغير لجيش الدولة الجزيرة.

وقد يصافح قادة الناتو بعضهم البعض في فيلنيوس لكنهم سيندمون قريباً على هذا اليوم.

إن إعطاء تركيا أي طريق لعضوية الاتحاد الأوروبي في غياب إنهاء الاحتلال وتغيير الثقافة السياسية يشكل سابقة للاسترضاء وتمكين نظام معادٍ لأوروبا والذي ستدفع أوروبا وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة مقابله أعلى سعر يمكن تصوره.

*ترجمة: وكالة نورث برس

طريق تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لا يزال طويلاً

قيود وإشكاليات و«معايير كوبنهاغن

دبي -رامي زين الدين:منذ ٣٠ عاماً على الأقل تحاول تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن لم تفلح مساعي حكومات أنقرة المتعاقبة على مدى أكثر من ٣ عقود في كسب ثقة أوروبا للانخراط في منظومتها، وذلك في ظل وجود عقبات واشتراطات صارمة تُعيق هذه العضوية.

ورغم محاولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استغلال موافقة حكومته أخيراً على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو» كورقة ضغط على «منظومة اليورو» مقابل الموافقة على عضوية بلاده فيها، إلا أن طريق تركيا التي يبلغ عدد سكانها ٨٥ مليون نسمة، «لا يزال طويلاً ووعراً».

ولقي حديث أردوغان رفضاً أوروبياً وامريكياً، وأكد الاتحاد الأوروبي عدم إمكانية ربط موافقة تركيا على انضمام السويد للناتو، بفتح المجال أمام أنقرة لدخول الاتحاد الأوروبي، في وقت اتفق الرئيس التركي مع رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل على «إعادة تنشيط العلاقات».

وشهدت العلاقات بين أنقرة وبروكسل توتراً قبل عدة سنوات، لكنها أخذت في التحسن إلى حد كبير في ما بعد، ويعتمد الاتحاد الأوروبي على مساعدة تركيا، العضو في الناتو، لا سيما ما يتعلق بملف الهجرة.

جذور العلاقة التركية الأوروبية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي خرجت منها الدولة العثمانية، مهزومة ومقطعة الأوصال، قاوم الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك، محاولات الغرب تقسيم البلاد وأجبر الحلفاء المنتصرين على التفاوض على شروط مواتية بموجب «معاهدة لوزان».

ومهّد هذا الطريق لإعلان الجمهورية التركية في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ كنظام برلماني يحكمه أتاتورك الذي نصّب نفسه رئيساً للبلاد.

وأطلق الرئيس الأول للجمهورية التركية بعد ذلك سلسلة مكثفة وسريعة من الإصلاحات لبناء دولة حديثة ذات طابع غربي، وفي غضون عقد من الزمان، شهدت الدولة المشكلة حديثاً تغييرات جذرية، بدأت بإلغاء الخلافة، ثم استبدال الحروف العربية في الأبجدية بالحروف اللاتينية، والتدخل في قواعد ارتداء اللباس، إلى جانب سن قوانين مستوحاة من القيم الأوروبية، وعلى رأسها «علمانية الدولة».

وفي عام ١٩٤٩، كانت تركيا من أوائل الدول التي انضمت إلى مجلس أوروبا الخاص بحقوق الإنسان ومقره ستراسبورج، ثم التحقت بعد ٣ سنوات بالناتو، التحالف العسكري عبر الأطلسي، الذي تم إنشاؤه لمواجهة الاتحاد السوفيتي.

وبحلول ذلك الوقت، وضعت أنقرة أنظارها على مشروع ناشئ يهدف إلى تحقيق التكامل الأوروبي في القارة العجوز، وبعد ١٠ سنوات تقدمت بطلب لتصبح عضواً مشاركاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وهو الطلب الذي تمت الموافقة عليه بعد ٤ سنوات.

آنذاك، أعلن والتر هالشتاين رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن «تركيا جزء من أوروبا»، وقال خلال توقيع اتفاقية الشراكة في سبتمبر ١٩٦٣ «إنه حدث لا مثيل له في تاريخ التأثير الذي تمارسه الثقافة والسياسة الأوروبية. بل يمكنني القول إننا نشعر فيه بقرابة معينة مع أحدث التطورات الأوروبية: توحيد أوروبا».

لكن لم تستمر الأمور على ما بدأت عليه من وفاق، إذ شهد عام ١٩٧٤ ظهور أول عائق رئيسي أمام انخراط أنقرة رسمياً في الفلك الأوروبي، وتحديداً عندما غزت القوات التركية الجزء الشمالي من قبرص، رداً على انقلاب برعاية المجلس العسكري اليوناني، وأدى الصراع إلى تقسيم الجزيرة إلى شطرين، أحدهما يحظى باعتراف دولي، والآخر تعترف به تركيا فقط ويخضع لسيطرتها.

ومع ذلك، وفّرت اتفاقية الشراكة لأنقرة أساساً متيناً للمضي قدماً بشكل تدريجي في طريق الانضمام الكامل إلى المجموعة التي انضم إليها بعد ذلك ١٢ عضواً، في وقت كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا ١٧٠٠ دولار، وهو بعيد عما كان عليه في ألمانيا وفرنسا (١٦ ألف دولار)، بحسب بيانات البنك الدولي.

وإلى جانب الفجوة الاقتصادية الهائلة، أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي، وإعادة توحيد ألمانيا، والعلاقات السيئة باستمرار مع قبرص واليونان، إلى إبطاء محاولات أنقرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي تأسس بناءً على «معاهدة ماستريخت» في عام ١٩٩١.

وخلال عقود كان الأوروبيون ينتظرون من تركيا تنفيذ إصلاحات إضافية لتلبية ما يسمى بـ«معايير كوبنهاجن»، وهي مجموعة قواعد تُحدد أهلية أي بلد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

شروط العضوية

يُطبق الاتحاد الأوروبي إجراءات صارمة لقبول الأعضاء الجدد، تتضمن الامتثال لجميع معاييره وقواعده، والحصول على موافقة مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والحصول على موافقة مواطنيها عبر برلماناتهم الوطنية أو عن طريق الاستفتاء.

وتنص معاهدة الاتحاد الأوروبي على أنه «يجوز لأي دولة أوروبية التقدّم بطلب للحصول على العضوية إذا كانت تحترم القيم الديمقراطية للاتحاد وتلتزم بتعزيزها».

وتتمثل الخطوة الأولى بأن تستوفي الدولة الشروط الرئيسية للانضمام، المعروفة باسم «معايير كوبنهاجن»، وهي:

*أن يكون لديها مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتها.

*توفّر اقتصاد وسوق فعال، والقدرة على التعامل مع المنافسة وقوى السوق في الاتحاد الأوروبي.

*القدرة على الاضطلاع والتنفيذ الفعال لالتزامات العضوية، بما في ذلك التقيّد بأهداف الاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي.

وطوال مفاوضات الانضمام، تُراقب المفوضية الأوروبية، تقدم الدولة المرشحة في تطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي والوفاء بالتزاماتها الأخرى، بما في ذلك أي متطلبات معيارية.

وفي حالة بلدان غرب البلقان (مقدونيا الشمالية، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وكوسوفو، وصربيا) تم تحديد شروط إضافية للعضوية في ما يسمى «عملية الاستقرار والانتساب»، والتي تتعلق في الغالب بالتعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار.

وقد أحرزت صربيا والجبل الأسود تقدماً أكثر من جيرانهما في ملف عضوية الاتحاد الأوروبي، في حين أن عرض ألبانيا، الذي كان مرتبطاً بمقدونيا الشمالية، أعاقه النزاع مع بلغاريا.

محطات في مسار التفاوض

في ١٤ أبريل ١٩٨٧ قدّمت تركيا لأول مرة طلبها الرسمي لتكون جزءاً مما كان يُعرف آنذاك بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، إلا أن طلبها قوبل بالتأجيل.

وبعد تأسيس الاتحاد الأوروبي رسمياً عام ١٩٩٣، تطورت معايير العضوية وأصبحت أكثر صرامة، لتشمل التزاماً أكبر بالقيم الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات واقتصاد السوق المفتوح، الأمر الذي وضع عوائق إضافية أمام طموحات تركيا.

لكن سرعان ما عرضت بروكسل على أنقرة «خطوة وسيطة» في شكل اتحاد جمركي لتجارة السلع بخلاف الزراعة والفحم والصلب، والذي أصبح يعمل بكامل طاقته في أوائل عام ١٩٩٦، وبعد ٣ سنوات أعلن قادة الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماع المجلس الأوروبي في هلسنكي، أن «تركيا دولة مرشحة»، مما فتح الباب لأنقرة للانضمام إلى صفوفهم على قدم المساواة.

وكتب القادة الأوروبيون في استنتاجاتهم المشتركة أن «تركيا دولة مرشحة ومن المقرر أن تنضم إلى الاتحاد على أساس نفس المعايير المطبقة على الدول المرشحة الأخرى»، ولم يكن الإعلان مجرد دعوة شكلية، فقد مُنحت تركيا إمكانية الوصول إلى أموال الاتحاد الأوروبي في شكل مساعدات ما قبل الانضمام.

وشكّل توسّع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، وضم ١٠ دول جديدة كانت تخضع للهيمنة السوفيتية، فرصةً أمام الأتراك للانضمام بدورهم إلى المنظومة، إلا أن ذلك لم يحدث، وما زاد استياء أنقرة أكثر من طول الانتظار، أن طلبهم للانضمام أقدم من طلبات الأعضاء الجدد، ولاسيما قبرص.

وفي عام ٢٠٠٥، تبنّى المجلس الأوروبي أخيراً، إطار عمل المفاوضات مع تركيا، وهو وثيقة من ٩ صفحات تتخللها إشارات إلى سيادة القانون، و«القدرة الاستيعابية» للاتحاد الأوروبي، وأهمية «علاقات حسن الجوار»، والتعليق المحتمل للمحادثات.

وتقول الوثيقة إن «الهدف المشترك للمفاوضات هو الانضمام. هذه المفاوضات عملية مفتوحة ولا يمكن ضمان نتائجها مسبقاً. وإذا لم تكن تركيا في وضع يُمكنها تحمّل جميع التزامات العضوية بالكامل، فيجب التأكد من أن تركيا راسخة بالكامل في الهياكل الأوروبية من خلال أقوى رابطة ممكنة».

وكان إطار العمل بمثابة المبادئ التوجيهية الرئيسية للمفوضية الأوروبية، التي تم تكليفها بتوجيه المفاوضات. وتنقسم المحادثات إلى ٣٥ فصلاً، وهي مهمة معقدة للغاية تهدف إلى مواءمة المرشح تماماً مع جميع قواعد الاتحاد الأوروبي.

وكان الفصل الخاص بالعلوم والبحث هو الأول الذي تم افتتاحه عام ٢٠٠٦ واختتم مؤقتاً في نفس العام. وفي العقد التالي، تمكنت تركيا، بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، من فتح ١٥ فصلاً إضافياً.

وبحسب معلومات رسمية تركية، شملت عملية المفاوضات مع الاتحاد الأوربي خلال عهد أردوغان ١٣ فصلاً حتى الآن، منها: التنقل الحر لرؤوس الأموال، وقانون الشركات، وقانون الملكية الفكرية، ومجتمع المعلومات والإعلام، والأمن الغذائي والصحة الحيوانية والنباتية، وفرض الضرائب، والإحصائيات، وسياسة الإدارة والصناعة، وشبكات عبر أوروبا، والعلوم والأبحاث، والبيئة، وحماية المستهلك والصحة، والتحكم المالي.

طريق مسدود

شهد العقد الأول من القرن الـ٢١ نمواً اقتصادياً غير مسبوق في تركيا، إذ تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ثلاثة مرات، من ٣١٠٠ دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٠٬٦١٥ دولاراً عام ٢٠١٠، في حين توسعت الخدمات بسرعة بفضل قطاعات مثل النقل والسياحة والتمويل، مما أدى إلى قفزة في تحديث البلاد، وفق البنك الدولي.

مع ذلك، لم يكن هذا التطور كافياً للتغلب على التوترات في البحر الأبيض المتوسط وازدياد التحفظ بين قادة الاتحاد الأوروبي، الذين بدأ بعضهم في اقتراح إمكانية استبدال العضوية الكاملة بـ«شراكة مميزة».

وقال الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في عام ٢٠١١ «بين الانضمام والشراكة (الخاصة)، التي تقول تركيا إنها لا تقبلها هناك طريق للتوازن يمكننا إيجاده. حل وسط»، حسبما نقلت «فرانس برس».

ورداً على تحذيرات باريس وبرلين وفيينا، رفع أردوغان المخاطر وقال إنه يتوقع استكمال الانضمام بحلول عام ٢٠٢٣، ليتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية، وقد منحت أزمة الهجرة في ٢٠١٥-٢٠١٦ تركيا نفوذاً سياسياً كدولة تقف

بين الكتلة ملايين اللاجئين.

لكن سرعان ما ساءت الأمور بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦، حيث اعتبر الأوروبيون أن ما جرى دفع أردوغان إلى إحكام قبضته على السلطة وترسيخ ما وصفه النقاد بـ»حكم الرجل الواحد».

وفي نوفمبر من ذلك العام، وافق أعضاء البرلمان الأوروبي على قرار ينتقد «الإجراءات القمعية غير المتناسبة» التي تم إدخالها في ظل حالة الطوارئ التركية، ودعوا إلى «التجميد المؤقت» لمحادثات الانضمام، وفق موقع البرلمان الأوروبي نفسه

ثم أثار استفتاء عام ٢٠١٧ لتثبيت نظام رئاسي موحد في تركيا يمنح رئيس الدولة سلطات تنفيذية واسعة انتقادات من مسؤولي الاتحاد الأوروبي والمشرعين، وأفضى هذا الاستفتاء إلى تقويض طلب أنقرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر.

إلا أن التدهور السريع بلغ ذروته في يونيو ٢٠١٨ عندما علّقت الدول الأعضاء المفاوضات، وبحسب نتائج اجتماع عقد في يونيو ٢٠١٨ أشار المجلس الأوروبي إلى أن تركيا كانت تتحرك بعيداً عن منظومته، وبالتالي، فإن مفاوضات انضمام تركيا وصلت فعلياً إلى طريق مسدود ولا يمكن النظر في فصول أخرى لفتحها أو إغلاقها».

أردوغان يستفز أوروبا و تقييم سلبي

بعد جمود المفاوضات بين الاتحاد الأووروبي وتركيا بشأن عدم الالتزام بمعايير العضوية، بدأت على ما يبدو آمال الرئيس التركي في التراجع، مدركاً وعورة هذا الطريق، مما دفعه، وفق مراقبين، إلى الإقدام على اتخاذ خطوات على الأرجح زادت من استياء بروكسل وعمّقت خلافاتها مع أنقرة.

كما رفع أردوغان من سقف انتقاداته للغرب، وأمر خلال العقد الفائت بعمليات حفر في شرق البحر الأبيض المتوسط، وجابت سفينة التنقيب التركية «أوروتش رئيس» في أماكن البحث عن النفط والغاز، وكذلك حافظ الرئيس التركي على علاقات قوية مع فلاديمير بوتين على الرغم من الغزو الروسي لأوكرانيا.

وتوصل تقرير موسع صادر عن المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٢٢ إلى تقييم سلبي لما وصلت إليه الأمور مع تركيا.

وجاء في التقرير أن «الحكومة التركية لم تُحقق إصلاحات كافية، على الرغم من التزامها المتكرر بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي»، واعتبر الاتحاد الأوروبي أن «مخاوفه الخطيرة لم تتم معالجتها، ولاسيما ما يتعلق باستمرار تدهور الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية واستقلال القضاء».

التسامح مع الأقليات الدينية

لطالما ضغط القادة الأوروبيون من أجل مزيد من التسامح تجاه الأديان الأخرى في تركيا ذات الأغلبية المسلمة، في حين دائماً ما ترفض أنقرة هذه «الاتهامات» مؤكدة على أهمية التنوع في المجتمع التركي.

وفي يوليو من عام ٢٠٢٠، أثار الرئيس التركي استياء الغرب في أعقاب افتتاحه مسجد آيا صوفيا الذي كان في القرن السادس الميلادي كاتدرائية عند مدخل مضيق البوسفور، قبل أن يتحول إلى مسجد في القرن الـ١٥ بعد دخول العثمانيين إلى إسطنبول، وفي عام ١٩٣٤ تحول بمرسوم حكومي إلى متحف.

ولاقى القرار التركي انتقادات من المسؤولين في الغرب واصفين الخطوة بأنها «مستفزة»، وفي المقابل اعتبرت أنقرة أنها أعادت آيا صوفيا إلى أصله كمسجد، وقوفاً عند تطلعات الشعب التركي والعالم الإسلامي.

وفي نوفمبر من عام ٢٠٢٠، التقى المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين ووزير العدل عبد الحميد جول مع الزعماء الدينيين ورؤساء مؤسسات الأقليات غير المسلمة في أنقرة، لطمأنتهم بأن الحكومة ستعمل على حل القضايا المتعلقة بكنائسهم ومدارسهم وممتلكاتهم.

وحاولت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة، الضغط على تركيا لإعادة فتح مدرسة «هالكي» اللاهوتية التي دربت أجيالاً من قادة الكنيسة، بما فيهم البطريرك بارثولوميو الأول، رئيس الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية ومقرها إسطنبول، إلا أنه تم منع المدرسة من قبول المتقدمين الجدد في عام ١٩٧١، ثم أغلقت في عام ١٩٨٥.

وفي تغريدة على تويتر، قال قالين إن «الأقليات الدينية هي ثروة بلادنا، على أساس مبدأ المواطنة المتساوية والتاريخ المشترك»، مضيفاً أن التمييز ضدهم سيضعف تركيا.

أوروبا من منظور تركيا

في توصيفها للعلاقات مع منظومة اليورو، تعتبر تركيا أن «أوروبا هي بيتها الثاني الذي يجتمعا فيه حول الضوابط والمبادئ والقيم المشتركة»، ومن الواضح أن تركيا، على عكس ما تبدو عليه تصريحات بعض السياسيين التي تنهال بالانتقادات على الغرب، وأحياناً تنال من قيمه التي لا تتناسب مع خصوصية تركيا كدولة مسلمة، إلا أن منظور الدولة التركية، رسمياً، يُقدم صورةً مختلفة تماماً، بل يؤكد على تبنّي القيم التي تتبناها دول الاتحاد الأوروبي.

ويقول تقرير مطول عن العلاقات بين الجانبين نشرته وزارة الخارجية التركية على موقعها الرسمي، إن تركيا «بصفتها إحدى أفراد العائلة الأوروبية، لم تؤثر فقط في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها القارة الأوربية، بل تأثرت هي أيضاً بها. ولا يمكن إجراء تقييم كلي لأوروبا ما لم يتم تحليل الدور الذي تلعبه تركيا في هذه القارة. وكما حصل في الماضي فقد تداخل في الحاضر أيضاً مصير كل من تركيا ودول القارة، حيث أن هذه الدول تنظر إلى المستقبل من نفس المنظور. وفي هذا الإطار يعتبر هدف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي خياراً استراتيجياً بالنسبة لها».

ويضيف التقرير أن «انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيُساهم في توسعة السوق الداخلية الأوروبية، ويعزز القدرة التنافسية النسبية للاتحاد في الاقتصاد العالمي. وستُشكل تركيا مكسباً حقيقياً للاتحاد الأوروبي بحكم موقعها الجيواستراتيجي، وامتلاكها طاقات اقتصادية كبيرة، وشعباً مثقفاً وديناميكياً، واتباعها سياسة خارجية متعددة الأبعاد والرؤى».

وتؤكد أنقرة أن «عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لن تُشكل عبئاً عليه، بل على العكس ستكسبه قيمة مضافة»، لافتةً إلى أن «تحقيق التقدم في هذه العلاقة في إطار الوصول إلى الهدف النهائي، ألا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، يتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا والاتحاد على حد سواء».

وشدّد التقرير على أن تركيا «ستواصل سيرها بخطى ثابتة للتقدم نحو تحقيق هدف العضوية الكاملة. وتعتبر الديمقراطية، وتطوير حقوق الإنسان، ومأسسة اقتصاد السوق الحر، وترسيخ معايير الحياة المعاصرة في كافة الأصعدة، من أهم ديناميات السياسة التركية تجاه الاتحاد الأوربي».

*الشرق

محاكمة 16 صحفيًا كرديا من ديار بكر

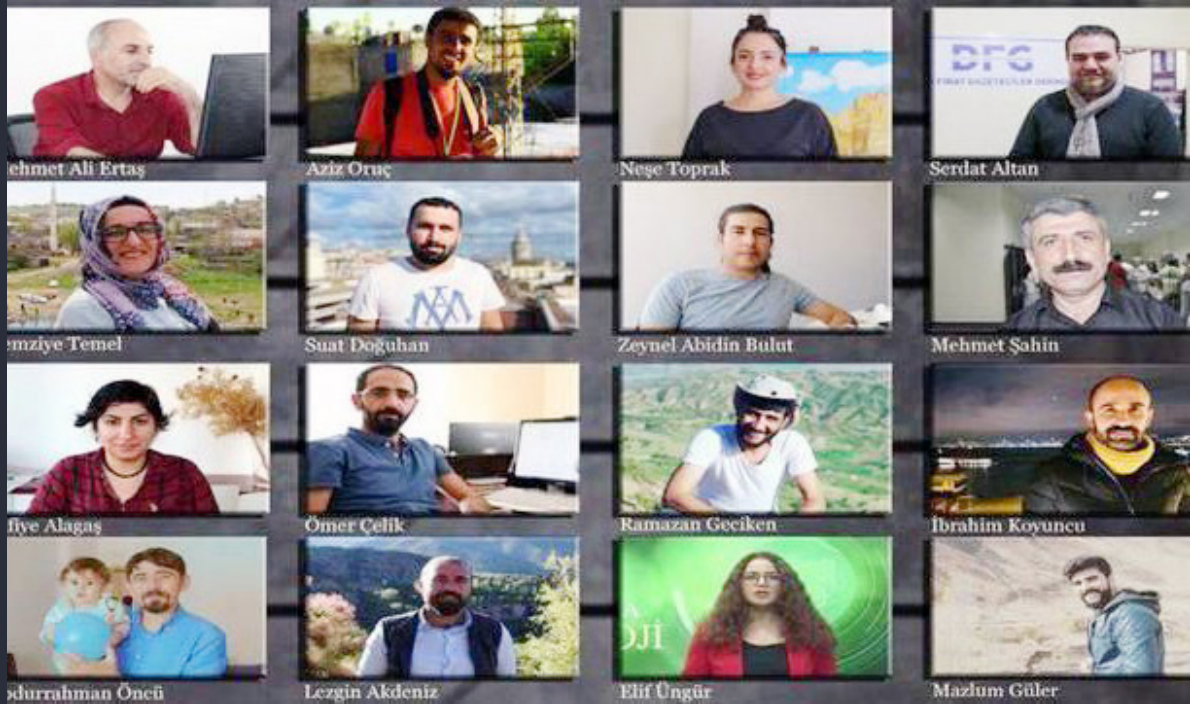

أنقرة (زمان التركية)- تبدأ اليوم محاكمة ١٦ صحفيًا تركيا محتجزين منذ ١٣ شهرًا أمام المحكمة الجنائية العليا الرابعة في ديار بكر.في ٨ يونيو ٢٠٢٢، اعتقلت الشرطة ٢٢ شخصًا، بينهم ٢٠ صحفيًا، خلال مداهمات لمنازل وأماكن عمل مختلفة في ديار بكر. تم القبض على رمزية تميل، وصفية العجاش، سردار ألتان، وسوات دوغهان، وأرسلوا إلى السجن.ومن بين المعتقلين، تم الإفراج عن الصحفيين إسمر تونج، ومحمد يالتشين، وقادر بيرم، والعاملين في الصحافة فيناز كوجوك وإحسان إرغولن بإجراءات رقابة قضائية.

وأكمل مكتب المدعي العام لائحة الاتهام المؤلفة من ٧٢٨ صفحة ضد ٢٢ شخصًا، من بينهم ثلاثة موظفين في شركة إنتاج خاصة، بعد عشرة أشهر، في أبريل / نيسان.

وقام المدعي العام، الذي طلب الحكم على ١٦ شخصا بالسجن ٧ سنوات و٦ أشهر إلى ١٥ عاما، بتقييم الأخبار والبرامج التي تبث على القنوات التلفزيونية الكردية في الخارج ومؤسسات إعلامية مختلفة كدليل على "علاقات تنظيمية".

وقال رسول تيمور، محامي الصحفيين المعتقلين، متحدثا إلى بي بي سي التركية وقت قبول لائحة الاتهام: "تم عرض العديد من دور النشر والصحف والمجلات التي تبث باللغة الكردية في تركيا كمطبوعات خاصة بالمنظمة. عشرات الشهود الذين لا تربطهم صلة قرابة بالملف وسُمعوا خارج الملف في،العصور

وجاء في البيان الذي أدلى به فرع ديار بكر لجمعية حقوق الإنسان قبل جلسة الاستماع الأولى للصحفيين أن الضمانات الدستورية الخاصة بحرية الصحافة والفكر والتعبير غير فعالة، خاصة فيما يتعلق بالصحفيين الكورد.

وقال البيان "عند النظر في لوائح الاتهام، من الواضح أن الصحفيين رهن الاعتقال بسبب أنشطتهم المهنية، ويجب إنهاء الاعتقال التعسفي الذي تحول إلى انتهاك خطير للحق في الحرية الشخصية والأمن".

وفي لائحة الاتهام، اعتبر مكتب المدعي العام، الذي يسرد بعض برامج القنوات التلفزيونية الكردية التي تبث في الخارج، بث برامج وأخبار الصحفيين على هذه التلفزيونات بمثابة "روابط تنظيمية".

وبعد مداهمة الشرطة لشركات الإنتاج الخاصة بيل وبيا وآري ووكالة الأنباء النسائية جينيوز، استمر البحث لمدة ٣٠ يومًا، ولم يُسمح للعاملين بدخول المباني خلال هذه الفترة. وأزيلت الأقراص الصلبة لأجهزة الكمبيوتر في هذه المكاتب وصودرت كاميراتها.

وادعى ريسول تيمور، محامي الصحفيين المعتقلين الذي تحدث إلى بي بي سي التركية، أن خوادم قناتي ستيرك وميديا التلفزيونية التي تبث في الخارج تم الوصول إليها بشكل غير قانوني من أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالشركات أثناء البحث الذي أجري في شركات الإنتاج. وقال إن المستندات التي تم الحصول عليها لا يمكن وضعها في الملف كدليل.

منظومة المجتمع الكردستاني: يتم فرض لوزان جديدة على الشعب الكردي

ANF :

أوضحت لجنة العلاقات الخارجية لمنظومة المجتمع الكردستاني أن نظام حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية من خلال اتفاقاته الدولية القذرة يفرض لوزان جديدة على الكرد، ودعت الجميع لدعم الشعب الكردي من أجل الديمقراطية والحرية والعدالة.

وجاء في بيان لجنة العلاقات الخارجية لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK):»إن الشعب الكردي هو شعب تعرض للإبادة مرات كثيرة نتيجة الاتفاقات الدولية وتم فرض سياسة الامحاء عليه من قبل الاحتلال، بالرغم من كل ذلك، فقد قدم تضحيات كبيرة ونضال عظيم، واصبح أحد القوى الرئيسية للحرية والسلام والديمقراطية للعصر، وفي القرن الواحد والعشرين، أصبح مقبولاً على الساحة الدولية، الشعب الكردي خاض مقاومة عظيمة وفي الصفوف الأمامية ودافع عن شعوب الشرق الأوسط وحمى القيم الإنسانية الأساسية في نضاله ضد هجمات تنظيم داعش والقاعدة الإرهابيين اللتين كانتا تهددان البشرية جمعاء، وأصبح محل فخر من قبل الإنسانية».

وأشار بيان لجنة العلاقات الخارجية لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) إلى هذه السمات:» «لقد أظهرت شعوب العالم والدول التي كانت تسمى قلعة الديمقراطية الاشتراكية للعصر أهمية وقيمة نضال الشعب الكردي هذا، كما أن العديد من الدول الأعضاء في الناتو تتحالف مع الكرد في العديد من المجالات في محاربة تنظيم داعش، لا زال هذا التحالف المشترك مستمراً في العديد من المجالات ضد التنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة.

إشراك الناتو في مخططات إبادة الكرد

في العام المائة لاتفاقية لوزان التي قسمت الكرد إلى أربعة أجزاء وسمحت بإبادة الكرد، في الوقت الذي أخذ فيه الشعب الكردي مكانه في صفوف شعوب العالم بنضاله من أجل الديمقراطية، السلام والحرية، يفرض النظام الفاشي لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية مع تحالفاته الدولية القذرة، لوزان جديدة على الشعب الكردي، قبل اجتماع الناتو الأخير الذي عقد في ليتوانيا، بصفقات قذرة حول إبادة الشعب الكردي، سمح بتدمير إنجازات الشعب الكردي والتي تحققت بتضحيات كبيرة في أربعة أجزاء من كردستان، بمفهوم جديد، الموقف والنهج اللذان تبينا هنا، هو الموافقة على عضوية السويد في الناتو، إن النظام الدكتاتوري والفاشي لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يُشرِك السويد بشكل خاص وفي شخص السويد، يُشرك الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بأكمله في مخططاته في إبادة الكرد، ما تم الاتفاق عليه في هذه المفاوضات هو الموافقة على تصفية وتدمير مكاسب الشعب الكردي في أجزاء كردستان الأربعة، والتي بقيت دون نتائج، في الأساس، لم يقدم الناتو أي تنازلات في هذه المفاوضات، الاتفاق بين الناتو والسويد والدولة التركية، والذي يحاول تقديمه على أنه انتصار دبلوماسي كبير للرأي العام التركي والعالم، وفتح الطريق أمام إرهابية وتجريم النضال من أجل الحرية والسلام والديمقراطية للشعب الكردي في أربعة أجزاء من كردستان وأوروبا وجميع القارات الأخرى، إن قيم الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تحققت ضد نظام ديكتاتوري وفاشي ومتخلف وضعيف، لا يمكن أن تحمي البشرية، لقد أغمضت القوات الدولية أعينها مرة أخرى والتزمت الصمت تجاه هجمات الإبادة الجماعية التي يشنها النظام التركي الفاشي ضد الكرد، لذلك فهي خسارة واتفاقية يجب أن يخجل منها حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وبشكل خاص السويد.

الموقف الذي لم يقف ضد الإملاءات الفاشية المتخلفة وتم دعمه، ستكون له عواقب سلبية في الشرق الأوسط، وخاصة في أوروبا، الأعمال الإرهابية التي يقوم بها نظام أردوغان الفاشي ضد كل كردي مقاوم، ستمتد إلى أوروبا من خلال الاستفادة من مصالح الناتو والاتحاد الأوروبي والسويد، سيؤدي ذلك إلى مزيد من الأزمات والفوضى، تحت مسمى «مكافحة الإرهاب»، وسيتم تجريم الأفكار والمنظمات والنضالات المشروعة للشعوب والمجتمعات والنساء والشباب ووصفهم بالإرهاب.

الشعب الكردي قرّر تصعيد نضال الحرية والديمقراطية

في العام المائة لمعاهدة لوزان، أصبح الشعب الكردي أكثر تنظيماً ومقاومة وعزماً على تصعيد نضاله من أجل الحرية والديمقراطية والسلام، كيف أنه منذ البداية ناضل مع كل الشعوب كتفاً لكتف ضد كل أنواع الإرهاب والمجازر والفاشية والاحتلال، طوّر ذلك كثقافة ديمقراطية وحرية، ومن الآن فصاعدًا أيضاً، ستكون هناك فرص لتطوير قوي لهذا.

على رأسهم شعوب أوروبا، ندعو النساء وقوى الديمقراطية والمفكرين والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى اتخاذ موقف ضد هذه الصفقات القذرة بشأن مصير الشعوب، وفي المكان الذي يتواجدون فيه، حماية ورفع قيم الديمقراطية والإنسانية في البداية من أجل حماية قيم الحياة ومستقبل كريم، والوقوف ضد التحالفات القذرة، وبيع الأسلحة، والموقف الذي يدعم سياسات الإبادة الجماعية هذه، فإنها وظيفة إنسانية وعلى هذا الأساس ندعو الجميع إلى دعم الشعب الكردي من أجل العدالة والحرية والديمقراطية «.

قمة الناتو توجه رسائل عدة..
تحذيرات لروسيا وإيران وإحباط لأوكرانيا..

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

في نهاية قمّة حلف الأطلسي في فيلنيوس، وجهت الدول الأعضاء في «الناتو» رسالة لأطراف عدة بينها إيران وأوكرانيا، واتفقت على سياسة جديدة للإنفاق العسكري.

ففي أولى رسائله، أعرب حلف شمال الأطلسي يوم الثلاثاء عن بالغ قلقه من «الأنشطة الخبيثة» الإيرانية داخل أراضي الدول الأعضاء، داعيًا طهران إلى وقف دعمها العسكري لروسيا الذي يتضمن توريد طائرات مسيرة.

وأضاف الحلف الذي يضم ٣١ عضوا في بيان ختامي لقمته في ليتوانيا: «ندعو إيران لوقف دعمها العسكري لروسيا،

ولا سيما نقلها للطائرات المسيرة المستخدمة لمهاجمة البنية التحتية الحيوية، ما تسبب في خسائر مدنية واسعة النطاق»، مضيفًا: «نعبر عن قلقنا البالغ إزاء أنشطة إيران الخبيثة داخل أراضي الحلفاء».

رفع الإنفاق

واتفقت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على أنّ هدفها المتمثّل بإنفاق ٢٪ من إجمالي ناتجها الداخلي على نفقات الدفاع سيصبح حدّاً أدنى، كما أعلن الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ الثلاثاء.

وقال ستولتنبرغ في نهاية اليوم الأول من قمّة حلف الأطلسي في فيلنيوس إنّ «١١ من الدول الحليفة بلغت أو تتجاوز حدّ الـ٢٪»، مضيفاً: «نتوقّع أن يرتفع هذا الرقم بشكل كبير السنة المقبلة. اليوم تعهّد الحلفاء بالتزام دائم بتخصيص ٢٪ على الأقلّ من إجمالي الناتج الداخلي سنوياً للدفاع».

وأعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أنّ قادة الحلف اتّفقوا خلال قمّتهم في فيلنيوس الثلاثاء على دعوة أوكرانيا للانضمام إلى التكتل حين «تتوفر الشروط».

وقال ستولتنبرغ للصحفيين بعد المحادثات «كما أوضحنا أنّنا سنوجّه دعوة إلى أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي حين يتّفق الحلفاء وتتوفر الشروط».

وأعلنت دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أن «مستقبل أوكرانيا في الناتو» لكن دول الحلف لم تصل إلى حد توجيه دعوة إلى كييف في قمة الحلف العسكري المنعقدة في فيلنيوس.

دعوة لأوكرانيا

وجاء في نص إعلان القمة أن الناتو «سيكون في موقف يسمح بتوجيه دعوة لأوكرانيا للانضمام إلى الحلف عندما يتفق الحلفاء ويتم تلبية بعض الشروط «.

ولطالما ناشد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الحلف بدعوة أوكرانيا رسميا للانضمام إلى الناتو، وهي خطوة أولى ضرورية لبدء إجراءات الانضمام للحلف.

لكن بدلا من ذلك، ربط القادة تقديم دعوة محتملة بأن يصبح الجيش الأوكراني أكثر قابلية للتشغيل المتبادل الذي يتسم بالتوافق مع القوات المسلحة للحلفاء في الناتو وتنفيذ «إصلاحات إضافية فيما يتعلق بالديمقراطية والقطاع الأمني»، وفقا للإعلان.

لكن الحلف يعيد التأكيد على أن «مستقبل أوكرانيا سيكون داخل الناتو». وربما تخيب نتيجة القمة آمال زيلينسكي الذي قال في وقت سابق من اليوم الثلاثاء إنه من «العبثية» ترك مسألة عضوية أوكرانيا غامضة.

مسار الإصلاح

ويقول الحلف إنه سيدعم كييف في مسار الإصلاح، مع قيام وزراء خارجية الناتو بشكل متواتر بتقييم التقدم الذي تحرزه أوكرانيا، وذكر البيان أن قادة الناتو وافقوا أيضا على تقديم حزمة دعم طويلة الأجل لكييف، وتعميق العلاقات

السياسية وتسريع انضمام أوكرانيا بمجرد إصدار دعوة رسمية.

وقال أربعة دبلوماسيين اليوم الثلاثاء إن زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي توصلوا إلى اتفاق بشأن كيفية تحديد علاقتهم في المستقبل مع أوكرانيا بما في ذلك طلب انضمامها للحلف.

وقال أحد الدبلوماسيين إن الصيغة النهائية لإعلان يتعلق بعضوية أوكرانيا في المستقبل تنص على أن الحلف «سيكون في وضع يسمح له بتوجيه دعوة (لها) للانضمام للحلف عندما يوافق الأعضاء وتُستوفى الشروط».

أبرز نقاط البيان الختامي؟

*نعيد تأكيد التزامنا بالدفاع عن كل شبر من أراضي الحلفاء وضمان الدفاع الجماعي من جميع التهديدات، بغض النظر عن مصدرها.

*نلتزم بالقانون الدولي وبأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونلتزم بدعم النظام الدولي القائم على القواعد.

*انضمام فنلندا خطوة تاريخية لها ولحلف شمال الأطلسي.

*نعيد تأكيد التزامنا بسياسة الباب المفتوح لحلف الناتو وبالمادة ١٠ من معاهدة واشنطن.

*الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هو التهديد المباشر غير المتكافئ لأمن مواطنينا والسلام والازدهار الدوليين.

*لا نزال منفتحين على المشاركة البناءة مع الصين بهدف حماية المصالح الأمنية للحلف.

روسيا

*روسيا تمثل أكبر تهديد مباشر لأمن الحلفاء وعلى السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية.

*تتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن الأزمة الأوكرانية والتي قوضت بشكل خطير الأمن الأوروبي الأطلسي والعالمي.

*يجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما ضد السكان المدنيين في أوكرانيا.

*على روسيا أن تكف عن استخدام القوة ضد أوكرانيا، وأن تسحب بشكل كامل وغير مشروط جميع قواتها ومعداتها من أراضي أوكرانيا.

*نحث جميع الدول على عدم تقديم أي نوع من المساعدة لروسيا وندين كل أولئك الذين يسهلون حرب موسكو.

أوكرانيا

*نعيد تأكيد تضامننا الثابت مع أوكرانيا حكومةً وشعباً في الدفاع عن أمتهم وأرضهم وقيمنا المشتركة.

*نؤيد حق أوكرانيا الأصيل في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة

*لا نزال راسخين في التزامنا بزيادة الدعم السياسي والعملي لأوكرانيا في الوقت الذي تواصل فيه الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليًا.

ردع التهديدات

*سنواصل ردع التهديدات والتحديات التي تشكلها الجماعات الإرهابية والدفاع عنها والرد عليها.

*نلتزم باستثمار ٢٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا في الدفاع، وباستثمار ٢٠٪ على الأقل من ميزانياتنا الدفاعية على المعدات الرئيسية.

*سيستمر الناتو في إنجاز ثلاث مهام أساسية: الردع والدفاع، منع الأزمات وإدارتها؛ والأمن التعاوني. هذه العناصر مكملة لضمان الدفاع الجماعي والأمن لجميع الحلفاء.

*وضع قوات إضافية قوية جاهزة للقتال على الجناح الشرقي لحلف الناتو مدعومة بتعزيزات موثوقة.

*اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان مصداقية مهمة الردع النووي وفعاليتها وأمانها وأمنها.

*ندعم الهدف النهائي المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما يتفق تمامًا مع جميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

نعيد تأكيد وتعهدنا للدفاع السيبراني والتزمنا بأهداف وطنية جديدة طموحة لزيادة تعزيز دفاعاتنا الإلكترونية الوطنية على سبيل الأولوية، بما في ذلك البنى التحتية الحيوية.

إيران

*لا يجوز لإيران أبدا أن تطور سلاحا نوويا وعليها الوفاء بالتزاماتها القانونية

*ندعو إيران إلى وقف دعمها العسكري لروسيا ولا سيما نقلها للطائرات بدون طيار التي استخدمت لمهاجمة البنية التحتية الحيوية

*نعرب عن قلقنا البالغ بشأن الأنشطة الإيرانية الخبيثة داخل أراضي الحلفاء.

*ندعو إيران إلى الامتناع عن الأعمال المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك مصادرة السفن البحرية، والقيام بدور بناء في تعزيز الاستقرار والسلام الإقليميين.

قضايا أخرى

*سنواصل تطوير قدرة الناتو لدعم السلطات الوطنية في حماية البنية التحتية الحيوية للطاقة.

*ملتزمون بضمان إمدادات طاقة آمنة ومرنة ومستدامة لقواتنا العسكرية.

*سنواصل معالجة تأثير تغير المناخ على الدفاع والأمن، بما في ذلك من خلال تطوير أدوات التحليل الاستراتيجي المبتكرة.

*سنساهم أيضًا في مكافحة تغير المناخ من خلال تحسين كفاءة الطاقة، والانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة، والاستفادة من الجيل التالي من التقنيات النظيفة المبتكرة.

*نؤكد دعمنا المستمر لجهود الحلفاء الإقليمية الهادفة إلى الحفاظ على الأمن والسلامة والاستقرار وحرية الملاحة في منطقة البحر الأسود.

*ملتزمون باستمرار مشاركة الناتو في كوسوفو، بما في ذلك من خلال قوة كوسوفو التي يقودها الناتو.

*نؤكد دعمنا المستمر لجهود الحلفاء الإقليمية الهادفة إلى الحفاظ على الأمن والسلامة والاستقرار وحرية الملاحة في منطقة البحر الأسود.

*سنعزز التفاعلات بين حلف شمال الأطلسي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي لتعزيز المصالح المشتركة وحماية الأمن الدولي.

بايدن: فرص للم شمل الدول المحبة للسلام والديمقراطية

وفي ختام قمة حلف شمال الأطلسي قال الرئيس الأميركي جو بايدن، الأربعاء، إن الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي «لن تتراجع أو تتساهل في الدفاع عن أوكرانيا» في وقت كانت روسيا تنتظر أن «ينكسر الحلف».

شدد بايدن على أن واشنطن دعمت دائما الشعب الأوكراني في الدفاع عن كرامته وأرضه، مشيرا إلى أن إدارته حذرت العالم مما كان يخطط له الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين عند حشد قواته قرب أوكرانيا في ٢٠٢٢.

وقال «نتطلع إلى أن تنتهي هذه الحرب المخالفة لمواثيق الأمم المتحدة التي انتهكتها روسيا بهجومها على أوكرانيا» ثم أضاف « قيم الحرية والسلام كانت مهددة بسبب حرب بوتين».

وفي معرض مداخلته، أكد بايدن على أن موسكو «أظهرت أنها لا تؤمن بالعلاقات الدبلوماسية» وأن «بوتين ظن أن بإمكانه قيادتنا إلى حرب»، وفق تعبيره.

ومضى مؤكدا « الأوكرانيون لم يستسلموا وظلوا صامدين» ثم أردف «بوتين أخطأ عندما ظن أننا سنتفكك».

وقال أيضا «حرصنا على جاهزية الناتو للدفاع عن أي من أعضائه» وأضاف «قوة الحلف لا يمكن الاستهانة بها».

وخلال حديثه عن انضمام السويد قال «رحبنا خلال قمة الناتو بفنلندا عضوا في الحلف وسنرحب قريبا بانضمام السويد».

كما نوه بموقف أنقرة في هذا الصدد قائلا: «الرئيس رجب طيب إردوغان أوفى بعهده، والسويد ستنضم إلى الناتو، ويصبح عدد دول الحلف ٣٢ دولة».

وكان إردوغان أنهى ١٤ شهرا من الانتظار والمفاوضات الشاقّة، الاثنين، بمصافحة أعطى فيها الضوء الأخضر لانضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو)، في خطوة رأى فيها محلّلون انعطافة في سياسته الخارجية نحو الغرب.

وفي مؤشر إلى هذا التحول، أيد الرئيس التركي، الذي حافظ على علاقات جيدة مع موسكو، رغم حربها ضد أوكرانيا، ترشيح كييف للانضمام إلى الناتو، الجمعة، أثناء استقباله الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلنسكي في إسطنبول.

إلى ذلك، أشار بايدن في خطابه، ، إلى أن هناك فرصا للم شمل الدول المحبة للسلام والديمقراطية، وقال «أرى أننا أمام فرصة لعالم أفضل وعدالة وحقوق إنسان» ثم تابع «نعمل على جمع ديمقراطيات الأطلسي والهادئ».

وبالحديث عن دعم قيم الديمقراطية والسلام، لفت بايدن إلى أن واشنطن لم تعترف أبدا باحتلال الاتحاد السوفيتي لليتوانيا، التي تحتضن قمة الناتو، وقال «ليتوانيا عضو فخور بالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي». ثم تابع «لم نتخل عن دول البلطيق ونمتلك روابط قوية معها».

انضمام السويد لـ«الناتو».. مكاسب تركيا من «العضو ٣٢»

هذا وأعطى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موافقته على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي، محيلا الأمر إلى برلمان بلاده.وبتلك الخطوة أنهى أردوغان شهورا من المماطلة في إفساح الطريق لانضمام السويد إلى «الناتو»، الذي يتطلب موافقة جميع أعضاء الحلف.

واختار الرئيس التركي توقيت الموافقة التي عطلها لشهور طويلة، بعناية؛ وذلك قبل ساعات من عقد قمة مفصلية في تاريخ الناتو، من المقرر أن تلتئم اليوم الثلاثاء في العاصمة الليتوانية فيلنيوس.

وفي مايو/ أيار من العام الماضي، تخلت السويد وفنلندا عن حيادهما العسكري الطويل، وطلبتا رسميا الانضمام إلى حلف الأطلسي، على إثر تداعيات الحرب في أوكرانيا، والشعور بعدم الأمام في شمال أوروبا.

كان طريق فنلندا مفتوحا؛ فقد حصلت على الضوء الأخضر لقبول الانضمام في أبريل/ نيسان العام الجاري، فيما رفعت تركيا والمجر «فيتو» ضد انضمام السويد.

وفيما رضخت المجر لضغوط باقي أعضاء الحلف، ودول الاتحاد الأوروبي، كانت تركيا عقبة قوية أمام طموح السويد، وهو ما تطلب جولات طويلة من التفاوض والضغط الأمريكي والأوروبي على أنقرة.

كانت مطالب أردوغان المعلنة واضحة من السويد، وهي رفع حظر تصدير الأسلحة لأنقرة، والنأي بنفسها عن دعم المنظمات الإرهابية، خاصة حزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي «جماعة إرهابية».

وقدمت تركيا للسويد قائمة بـ١٢٠ شخصا يحمل أغلبهم الجنسية السويدية طالبت بتسليمهم كبادرة حسن نية على التعاون الأمني، قبل اتخاذ أي خطوة بشأن الانضمام إلى الناتو.

بعد تلك الجولات بين ستوكهولم وأنقرة، اضطرت السويد إلى انتظار الانتخابات التركية، في يونيو/ حزيران، والتي فاز فيها أردوغان بولاية رئاسية جديدة، ثم استأنفت ستوكهولم طلبها بعد قالت إنها أوفت بشروط تركيا، بما في ذلك سنّ تشريعات ضد «الإرهاب».

وبدا أن موافقة أنقرة قريبة، لولا حادثة حرق عراقي يحمل الجنسية السويدية للمصحف في تحدّ للمسلمين، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس أردوغان، وأصبح عقبة جديدة أمام ستوكهولم.

مكاسب أنقرة

لا شك أن مصادقة البرلمان التركي على انضمام السويد خطوة شكلية، بعد ما وافق الرئيس أردوغان، لكن الأخير يمسك العصا من الوسط أيضا، بعد أن بات هذا الملف محور السياسة التركية في تحقيق مكاسب من الغرب.

ورغم أن أردوغان يقول إن طلب أنقرة طائرات مقاتلة من طراز F-١٦ من الولايات المتحدة، غير مرتبط بالتفاوض بشأن انضمام السويد، إلا أن التصريحات القادمة من واشنطن أصبحت إيجابية بعد إحالة طلب السويد إلى البرلمان.

وفي هذا السياق قال أردوغان إنه سيجري مزيدا من المحادثات مع الرئيس الأمريكي جو بايدن على هامش قمة فيلنيوس قائلا: «بهذا اللقاء أتمنى أن نتغلب على هذه المشكلة. كما يحزننا أن هذا مرتبط بالسويد وهذا شيء مختلف. سنكرر لهم هذا «.

وأضاف أن «القيود والعوائق التي فرضها بعض حلفائنا بشكل غير عادل على بلادنا تقيدنا. بلدنا، الذي شهد ما يقرب من ٢٪ في الإنفاق الدفاعي لعام ٢٠١٩ ، انخفض الآن إلى ١٫٣٠٪».

وبالفعل سارعت واشنطن لمد يد التعاون لأنقرة، فور إطلاق تركيا الضوء الأخضر للسماح بضم السويد للحلف، وأجرى وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن اتصالا هاتفيا مع نظيره التركي أكد فيه دعم واشنطن لمساعي أنقرة للتحديث العسكري.

وذكرت وزارة الدفاع الأمريكية أن الوزير لويد أوستن بحث مع نظيره التركي يشار غولر دعم مساعي تركيا للتحديث العسكري.

وقال البنتاغون، عن الاتصال الهاتفي بين أوستن وغولر إن «الجانبين ناقشا المحادثات الإيجابية بين تركيا والسويد والأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ينس) ستولتنبرغ، فضلا عن دعم وزارة الدفاع لجهود تركيا للتحديث العسكري».

والأحد، قالت دائرة الاتصال بالرئاسة التركية، إن الرئيس رجب طيب أردوغان أجرى اتصالا هاتفيا بنظيره الأمريكي جو بايدن بحثا خلاله سعي السويد للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو».

ماذا عن أوكرانيا؟

أوكرانيا ليست عضوا بالناتو، لكن لطالما أملت في الانضمام للتحالف. إلا أن روسيا تعتبر هذا الأمر نقطة حساسة بالنسبة إلى روسيا، التي تنظر إلى الناتو باعتباره تهديدا لها وتعارض الخطوة بشدة.

وفي ظل التوترات الأخيرة مع الغرب، طالبت روسيا بضمانات قوية على عدم توسع الحلف شرقا، لا سيما إلى أوكرانيا. لكن عارضت الولايات المتحدة والناتو تلك المطالب.

ولطالما تمتع الحلف بـ»سياسة الباب المفتوح»، التي تنص على أن أي دولة أوروبية مستعدة وراغبة في الاضطلاع بالتزامات وتعهدات العضوية فيرحب بتقدمها بطلب العضوية. ويجب الموافقة على أي قرارات بشأن التوسع بالإجماع.

وفي أعقاب الحرب الباردة، أوضح الناتو أنه سيرحب بالتوسع شرقا وفي عام ١٩٩٧، دعيت جمهورية التشيك والمجر وبولندا لبدء محادثات الانضمام.

ومنذ ذاك الوقت، انضمت أكثر من ١٢ دولة من الكتلة الشرقية السابقة، بما في ذلك ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة، إلى التحالف.

ورغم التغييرات الجيوسياسية الكبيرة منذ تأسيس الناتو، ظل هدفه المعلن كما هو؛ فالمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه هو الدفاع الجماعي: «سيعتبر أي هجوم مسلح ضد واحدة أو أكثر منهم (الدول الأعضاء) في أوروبا أو أمريكا الشمالية هجوما ضدهم جميعا».

١٧٠ كلمة تفاجئ قادة الناتو و«تُغضب» أمريكا

رسالة من ١٧٠ كلمة، أرادها الرئيس الأوكراني أن تهز طاولة صانعي السياسة المجتمعين في قمة الناتو بالعاصمة الليتوانية فيلنيوس.

ففي تغريدة له على حسابه في «تويتر»، قبل انطلاق قمة الناتو، هاجم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، قادة حلف شمال الأطلسي، من خلال انتقاد بيانهم المشترك بشأن عضوية بلاده المحتملة، وشجب افتقارها إلى جدول زمني ملموس ووصفه بأنه «سخيف».

وخلال يومهم الأول في القمة، وعد قادة دول الناتو بأن «مستقبل أوكرانيا» هو في لحلف، واختصروا العملية التي يتعين على كييف اتباعها للانضمام إلى المنظمة.

وقال بيان «سنكون قادرين على توجيه دعوة لأوكرانيا للانضمام إلى الحلف عندما يقرر الحلفاء وتتحقق شروط ذلك»، في إعلان لا يذهب أبعد من التزام قُطع عام ٢٠٠٨ بشأن انضمام في المستقبل.

فأوكرانيا طالبت بجدول زمني محدد لعضوية الناتو يتضمن خطوات ومعالم محددة. لكن العديد من دول الناتو كانت حذرة بشأن المخاطرة بحرب مباشرة مع روسيا ، وكانت تبحث عن طريقة لموازنة آمال أوكرانيا بالحسابات الأمنية البراغماتية.

ووفق صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، تشير رسالة زيلينسكي الغاضب، والتي جاءت قبل انطلاق القمة، إلى أن التحالف لم يجد بعد طريقة لإرضاء الطرفين.

وجاء في تغريدة زيلينسكي «نحن نقدر حلفاءنا. ونقدر أمننا المشترك. ونقدر المحادثة المفتوحة، سيتم تمثيل أوكرانيا في قمة الناتو في فيلنيوس. لأن الأمر يتعلق بالاحترام».«نحن في الطريق إلى فيلنيوس ، تلقينا إشارات مفادها أنه تتم مناقشة صياغة معينة بدون أوكرانيا.. أود أن أؤكد أن هذه الصياغة تتعلق بالدعوة للانضمام إلى عضوية الناتو ، وليس حول عضوية أوكرانيا». يضيف الرئيس الأوكراني.وتابع «إنه أمر غير مسبوق وسخيف عندما لا يتم تحديد إطار زمني لا للدعوة ولا لعضوية أوكرانيا. بينما في نفس الوقت تمت إضافة صياغة غامضة حول الشروط حتى بالنسبة لدعوة أوكرانيا».

وبدا زيلينسكي متشائما إزاء انضمام بلاده لأقوى حلف دفاعي، بقوله «يبدو أنه لا يوجد استعداد لدعوة أوكرانيا إلى الناتو أو جعلها عضوا في الحلف».

استنتاج قاده إلى «وجود فرصة للمساومة على عضوية أوكرانيا في الناتو في المفاوضات مع روسيا».

ومنذ اندلاع الحرب في فبراير/شباط العام الماضي، لا يتردد الرئيس الأوكراني في انتقاد مؤيديه عندما يشعر بلحظة لاغتنام المزيد من الدعم لبلاده.

وقالت «واشنطن بوست» إن رسالة زيلينسكي المكونة من ١٧٠ كلمة ، فاجأت صانعي السياسة في القمة.

وهو ما صرح به مسؤول مطلع على الوضع تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته بسبب الاعتبارات الدبلوماسية الحساسة، قائلا إن أعضاء الوفد الأمريكي غضبوا من تغريدة زيلينسكي.

ولفتت الصحيفة إلى أن الرئيس الأمريكي جو بايدن، كان أكثر ترددا من قادة العديد من الدول الأعضاء الأخرى

في الناتو بشأن محاولة أوكرانيا ، قائلاً إنه بالإضافة إلى إنهاء الحرب المستمرة مع روسيا ، ستحتاج كييف إلى تنفيذ إصلاحات داخلية لتصبح مؤهلة.

عن حلف الناتو

حلف الناتو هو تحالف دفاعي أوروبي وأمريكي شمالي، أنشئ مع تصاعد الحرب الباردة، لتعزيز السلام والاستقرار وحماية أمن أعضائه. ويقع مقره في العاصمة البلجيكية بروكسل.

تعود فكرة إنشائه إلى عام ١٩٤٧ عندما أبرمت المملكة المتحدة وفرنسا «معاهدة دونكيرك» باعتبارها اتفاقا لتحالف مشترك ضد أي هجوم محتمل من ألمانيا في أعقاب الحرب.

وأسس الحلف ١٢ دولة وهي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وأيسلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال.

ووضع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على عاتقه، حماية دول أوروبا الغربية من التهديد الذي شكله الاتحاد السوفياتي، والتصدي لانتشار الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية، بحسب شبكة «سي إن إن» الأمريكية.

وتعد فنلندا أحدث عضو حيث أعلن الحلف في أبريل/نيسان الماضي، انضمامها بشكل رسمي، لتصبح العضو رقم ٣١، بالتزامن مع احتفالاته بمرور ٧٤ عاما على توقيع معاهدة واشنطن التي أسست للتكتل العسكري في ٤ أبريل/ نيسان ١٩٤٩.

مبدأ الدفاع الجماعي

المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي تحدد مبدأ الدفاع الجماعي، وتضمن أن موارد الحلف بأكمله يمكن استخدامها لحماية أي دولة عضو، وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعديد من الدول الصغيرة التي ستصبح دون دفاعات بدون حلفائها.

فأيسلندا، على سبيل المثال، ليس لديها جيش نظامي. وبما أن الولايات المتحدة هي أكبر وأقوى عضو بالناتو، تخضع أي دولة في الحلف فعليا لحمايتها.

وتقول «سي إن إن»، إن المرة الوحيدة التي استشهد فيها بالمادة الخامسة كانت في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول لعام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك، انضم حلفاء الناتو لغزو أفغانستان.

ومع ذلك، اتخذ الناتو إجراءات في مناسبات أخرى أيضا؛ حيث اتخذ تدابير جماعية عام ١٩٩١ عندما نشر صواريخ باتريوت خلال حرب الخليج، وفي عام ٢٠٠٣ خلال الأزمة في العراق، وفي ٢٠١٢ استجابة للوضع في سوريا، أيضًا بصواريخ الباتريوت.

هل يمتلك الناتو جيشا خاصا؟

لا يملك «الناتو» جيشًا خاصًا؛ فهو يعتمد على دوله الأعضاء المساهمة بقوات، ما يعني أنه بنفس قوة القوات الفردية لكل دولة. ويصب هذا في مصلحة التحالف بأكمله للتأكد من أن كل دولة تضع ما يكفي من الموارد للدفاع

عنها.

وكانت هذه إحدى النقاط الشائكة في التحالف، حيث غالبا ما تنتقد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الدول الأعضاء الآخرين لعدم وضع حصتهم العادلة.

ولطالما تجاوز الإنفاق العسكري الأمريكي ميزانيات الحلفاء الآخرين منذ تأسيس الناتو في عام ١٩٤٩، لكن اتسعت الفجوة كثيرًا عندما عززت الولايات المتحدة إنفاقها بعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول.

وبموجب المبادئ التوجيهية للناتو، يجب أن تنفق كل دولة ٢٪ من إجمالي ناتجها المحلي على الدفاع، لكن لا تصل معظم الدول لذلك الهدف.

هل من مهام أخرى؟

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تطور الناتو وتوسع؛ فبمرور السنوات، شارك أعضاؤه في حفظ السلام في البوسنة، حيث حاربوا الاتجار في البشر، وأرسلوا لاعتراض اللاجئين في البحر المتوسط.

ويستجيب التحالف أيضًا للطرق الجديدة التي تتكشف بها الصراعات، على سبيل المثال، من خلال إنشاء مركز دفاع سيبراني في إستونيا.

روسيا حول بيان الناتو: الحرب العالمية الثالثة تقترب

من جهته أصدر نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديميتري ميدفيديف، بيانًا حول قيمة زعماء حلف الناتو التي أقيمت في ليتوانيا.

وأوضح ميدفيديف أن نتائج القمة جاءت ضمن توقعات روسيا قائلاً: "إلغاء المخطط الخاص بعضوية أوكرانيا بحلف الناتو أي قبولها بشكل أسرع، لكن ليس من المعروف متى وشروط قبولها بالحلف".

وزعم ميدفيديف أنه من المحتمل عدم قبول أوكرانيا بالحلف مطلقًا قائلاً: "هذا هو الشيء الذي يخشى الواقعيون داخل الحلف من قوله بشكل صريح، كما سيتم تعزيز الدعم العسكري لنظام كييف بكل شكل ممكن من صواريخ ومقاتلات وقنابل عنقودية".

وذكر ميدفيديف أن الغرب أصيب بالجنون ولا يستطيع التفكير في شيء آخر مفيدًا أن وضع أوكرانيا أشبه بطريق مسدود وأن الحرب العالمية الثالثة تقترب.

وأكد ميدفيديف أن النتائج المشار إليها ومغزاها بالنسبة لتركيا واضحة وصريحة قائلا: "العملية العسكرية الخاصة ستتواصل بالاهداف عينها وأحد هذه الأسباب هو رفض عضوية كييف في حلف الناتو الذي نتمسك به منذ البداية. وهذا أيضا غير ممكن، وبالتالي سيتوجب تصفية تلك الكتلة وهذا أمر ممكن وواجب".

وتطرق ميدفيديف إلى ادعاءات شن أوكرانيا هجوم بالقنابل العنقودية على مدينة توكماك بمقاطعة زابوروجيا الأوكرانية قائلا: "تم رصد هجوم بالقنابل العنقودية على مدينة توكماك. لذا حان وقد إظهار ترسانتنا المؤلفة من تلك الهجمات غير الإنسانية".

مجموعة السبع: تعهدات امنية و إطارية لإبرام اتفاقات ثنائية

تعهّدت مجموعة السبع في فيلنيوس الأربعاء تقديم دعم عسكري «طويل الأمد» لأوكرانيا لمساعدتها على صدّ الغزو الروسي ومنع موسكو من الاعتداء عليها في المستقبل، في خطوة رأت كييف أنّها تقرّبها من الانضمام لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب ولا تمثّل بأيّ حال من الأحوال بديلاً عن هذه العضوية.

وقالت بريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا وإيطاليا واليابان في بيان تلقّت وكالة فرانس برس نسخة منه «سنعمل مع أوكرانيا على التزامات أمنية محدّدة وثنائية طويلة الأمد، لضمان قوة مستدامة قادرة على الدفاع عن أوكرانيا الآن وردع أيّ عـدوان روسـي في المستقبل».

- «سريعة ومستمرة» -

وأضافت الـدول السبع في البيان الذي أصدرته على هامش اجتماعات اليوم الثاني والأخـيـر لقمّة حلف شمال الأطلسي في

فيلنيوس أنّه «في حال شنّت روسيا هجوماً مسلّحاً في المستقبل (...) نعتزم تقديم مساعدة أمنية سريعة ومستمرة لأوكرانيا، وأعتدة عسكرية متطوّرة في المجالات البرية والبحرية والجوية، فضلاً عن مساعدة اقتصادية، من أجل تكبيد روسيا تكاليف اقتصادية وسواها».

وقدّمت الدول الصناعية السبع الكبرى هذه التعهّدات لكييف بعد مرور ١٨ شهراً تقريباً على بدء الغزو الروسي لأراضيها.

وإذا كانت هذه التعهّدات أثارت في الحال غضب موسكو، فهي لم تمحُ خيبة الأمل التي منيت بها كييف بعد فشلها في انتزاع جدول زمني محدّد لانضمامها إلى الحلف.

وقال الكرملين إنّ الضمانات الأمنية لأوكرانيا ستؤدّي إلى «تقويض أمن روسيا وستجعل أوروبا أخطر بكثير لسنوات».بالمقابل، رحّب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بالضمانات الأمنية، مؤكّداً في الوقت عينه أنّها لا يمكن أن تحلّ محلّ مطلب بلاده بالانضمام إلى الحلف.

كما عبّر زيلينسكي عن ثقته بأنّ أوكرانيا ستنضمّ إلى حلف شمال الأطلسي بعد الحرب.

وتنصّ المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي على أنّ أيّ هجوم يستهدف أيّ دولة عضو في التحالف هو هجوم على دول التحالف بأسره.

وتخشى الولايات المتّحدة خصوصاً من إمكانية انجرارها إلى صراع نووي محتمل مع روسيا إذا ما أصبحت أوكرانيا عضواً في الحلف.ودعت واشنطن إلى اتّباع نموذج مماثل لذلك المعتمد مع إسرائيل والذي تعهّدت واشنطن بموجبه تقديم مساعدات عسكرية للدولة العبرية على الأمد الطويل.

لكنّ زيلينسكي حاول الأربعاء التخفيف من خيبة أمله، معتبراً أنّ التعهّدات التي حصلت عليها بلاده تشكّل «انتصاراً أمنياً كبيراً» لها.وقال زيلينسكي بعد مشاركته في قمة الأطلسي إنّ «الوفد الأوكراني يحمل إلى الديار انتصاراً أمنياً كبيراً لأوكرانيا، لبلادنا، لشعبنا، لأطفالنا».

> **واشنطن دعت إلى اتباع نموذج مماثل لذلك المعتمد مع إسرائيل**

- «في البرّ والبحر والجو» -

وفي فيلنيوس، أكّد الرئيس الامريكي جو بايدن الأربعاء أنّه بانتظار أن يفتح حلف شمال الأطلسي باب العضوية أمام كييف، فإنّ مجموعة السبع ستساعد أوكرانيا على بناء جيش قويّ يمتلك قدرات دفاعية «في البرّ والبحر والجو».

وخلال مراسم شارك فيها قادة دول مجموعة السبع والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، قال بايدن «سنساعدهم في بناء قدرات دفاعية قوية في البرّ والجوّ والبحر»، مشدّداً على أنّ «مستقبل أوكرانيا هو في حلف شمال الأطلسي».

وتشكّل تعهدات مجموعة السبع إطاراً لإبرام اتفاقات ثنائية في وقت لاحق بين هذه الدول وكييف، تتضمن تفاصيل الأسلحة التي ستمد بها كييف لمدة عشر سنوات.

وأرسل المانحون الغربيون حتى الآن أسلحة بقيمة عشرات المليارات من اليوروهات إلى أوكرانيا لمساعدتها في مكافحة الغزو الروسي.

وقالت ألمانيا الثلاثاء إنّها ستقدم مزيداً من الدبابات ومن صواريخ باتريوت الدفاعية والعربات المدرعة بقيمة ٧٠٠ مليون يورو إضافية.

وأعلنت فرنسا عن إرسال صواريخ طويلة المدى من طراز «سكالب» بينما أكد تحالف يضم ١١ دولة أنه سيبدأ تدريب الطيارين الأوكرانيين على طائرات «اف-١٦» اعتبارًا من الشهر المقبل.

كما أعلنت النروج الأربعاء أنّها ستقدّم لأوكرانيا خلال العام الجاري مساعدات عسكرية إضافية تشمل طائرات مسيّرة متناهية الصغر وأنظمة دفاع جوي وحصصاً غذائية للجنود.

وفي اليوم الأول من قمة الأطلسي الثلاثاء، أكّد قادة الدول الأعضاء في التحالف العسكري بأنّ «مستقبل أوكرانيا هو في الناتو» واختصروا بعض الشيء العملية التي يتعيّن على كييف اتّباعها للانضمام للمنظمة.

وهذا الإعلان لا يذهب أبعد من التزام قُطع في ٢٠٠٨ بشأن انضمام في المستقبل. وتشعر الولايات المتحدة القوة العسكرية الأولى في العالم، بالقلق من إمكانية انجرارها إلى صراع نووي محتمل مع روسيا.

من جهة ثانية، حذّر الكرملين الأربعاء من أنّ روسيا ستضطر لاتّخاذ «إجراءات مضادّة» إذا استخدمت أوكرانيا القنابل العنقودية التي قالت الولايات المتّحدة إنّها ستزوّدها بها.

وقال المتحدّث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحافيين إنّ «الاستخدام المحتمل (من قبل كييف) لهذا النوع من الأسلحة يغيّر الوضع، وهو حتماً يُلزم روسيا باتّخاذ إجراءات مضادّة معيّنة» يقرّرها الجيش الروسي في حينه.

وفي جاكرتا قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لصحيفة إندونيسية إنّ الحرب في أوكرانيا لن تنتهي ما لم يتوقف الغرب عن السعي لدحر موسكو.

> **لافروف : النزاع في أوكرانيا سيتواصل حتى يتخلى الغرب عن خططه**

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة كومباس الإندونيسية قبيل اجتماعات يعقدها في جاكرتا هذا الأسبوع مع نظرائه في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، انتقد لافروف بشدّة الولايات المتّحدة وحلفاءها لدعمهم أوكرانيا.

وقال لافروف إنّ النزاع في أوكرانيا «سيتواصل حتى يتخلّى الغرب عن خططه لبسط الهيمنة وعن هوسه بتكبيد روسيا هزيمة استراتيجية من خلال دميتها كييف».

وأضاف «لم تَظهر أيّ مؤشرات على تغيير في مواقفهم، ونرى كيف تواصل امريكا والمتواطئون معها ضخّ أسلحة في أوكرانيا ودفع (زيلينسكي) لمواصلة القتال».

إعلان مشترك لدعم أوكرانيا

صدر نص البيان الاتي عن قادة دول مجموعة السبع – كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ١٢ يوليو/تمّوز ٢٠٢٣:

نحن، قادة دول مجموعة الدول السبع، نعيد تأكيد التزامنا العميق بالهدف الاستراتيجي المتمثل في بقاء أوكرانيا حرة ومستقلة وديمقراطية وذات سيادة، ضمن حدودها المعترف بها دوليا، وقادرة على الدفاع عن نفسها وردع أي عدوان في المستقبل.

ونؤكد أن أمن أوكرانيا جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية.

إننا نرى في الغزو الروسي لأوكرانيا اعتداء غير قانوني وليس له ما يبرره، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه لا يتوافق مع مصالحنا الأمنية. ولذلك فسوف نقف إلى جانب أوكرانيا وهي تدافع عن نفسها ضد العدوان الروسي مهما تطلب

ذلك من وقت وجهد.

إننا نقف متحدين في دعمنا المستمر لأوكرانيا، وهو دعم يجد جذوره في قيمنا ومصالحنا الديمقراطية المشتركة، وقبل كل شيء في احترامنا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السلامة الإقليمية والسيادة.

ونحن نبدأ اليوم مفاوضات مع أوكرانيا لإضفاء الطابع الرسمي – من خلال الالتزامات والترتيبات الأمنية الثنائية المتوافقة مع هذا الإطار متعدد الأطراف، وفقا لمتطلباتنا القانونية والدستورية – على دعمنا الدائم لأوكرانيا وهي تدافع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وتعيد بناء اقتصادها وتحمي مواطنيها وتسعى إلى الاندماج في المجتمع الأوروبي الأطلسي. وسنوجه فرق العمل لدينا لبدء هذه المناقشات على الفور.

وسنعمل مع أوكرانيا بشأن التزامات وترتيبات أمنية محددة وثنائية وطويلة الأمد من أجل:

- ضمان قوة مستدامة قادرة على الدفاع عن أوكرانيا في الوقت الحالي وردع أي عدوان روسي مستقبلي، وذلك من خلال استمرار توفير:
- المساعدة الأمنية والمعدات العسكرية الحديثة، عبر المجالات البرية والجوية والبحرية – مع إعطاء الأولوية للدفاع الجوي والمدفعية والحرائق بعيدة المدى والمركبات المدرعة والقدرات الرئيسية الأخرى، مثل الطائرات القتالية، ومن خلال تعزيز إمكانية التشغيل البيني المتزايد مع شركاء أوروبا الأطلسية
- دعم تطوير القاعدة الصناعية الدفاعية في أوكرانيا
- إجراء تدريبات ومناورات للقوات الأوكرانية
- تبادل المعلومات والتعاون الاستخباراتي
- دعم مبادرات الدفاع والأمن والمرونة على الإنترنت، بما في ذلك معالجة التهديدات المختلطة
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي في أوكرانيا ومرونته، بما في ذلك من خلال جهود إعادة الإعمار والإنعاش، لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز الرخاء الاقتصادي لأوكرانيا، بما في ذلك أمن الطاقة فيها.
- تقديم الدعم الفني والمالي لاحتياجات أوكرانيا الفورية الناشئة عن الحرب الروسية وكذلك لتمكين أوكرانيا من مواصلة تنفيذ أجندة الإصلاح الفعالة التي ستدعم الحكم الرشيد الضروري للتقدم نحو تطلعاتها الأوروبية الأطلسية.

وفي حال وقوع هجوم مسلح روسي في المستقبل، نعتزم التشاور على الفور مع أوكرانيا لتحديد الخطوات التالية المناسبة. ونعتزم، وفقا لمتطلباتنا القانونية والدستورية، تزويد أوكرانيا بالمساعدة الأمنية السريعة والمستدامة والمعدات العسكرية الحديثة عبر المجالات البرية والبحرية والجوية،

إضافة إلى تقديم المساعدة الاقتصادية وفرض تكاليف اقتصادية وغيرها على روسيا، والتشاور مع أوكرانيا بشأن احتياجاتها حيث تمارس حقها في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، سنعمل مع أوكرانيا على حزمة معززة من الالتزامات والترتيبات الأمنية في حالة حدوث عدوان في المستقبل لتمكين أوكرانيا من الدفاع عن أراضيها وسيادتها.

وبالإضافة إلى البنود المبينة أعلاه، نظل ملتزمين بدعم أوكرانيا من خلال تحميل روسيا المسؤولية. ويشمل ذلك العمل على ضمان استمرار ارتفاع تكاليف عدوانها على أوكرانيا، بما في ذلك من خلال العقوبات وضوابط التصدير، فضلاً عن دعم الجهود لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية التي ارتكبت في أوكرانيا وضدها، بما في ذلك تلك التي تنطوي على هجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية. يجب عدم السماح للجناة بالإفلات من العقاب على جرائم الحرب والفظائع الأخرى. وفي هذا السياق، نكرر التزامنا بمحاسبة المسؤولين، بما يتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك من خلال دعم جهود الآليات الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية.

ونعيد التأكيد أن الأصول السيادية لروسيا في ولاياتنا القضائية ستظل، وفقًا لأنظمتنا القانونية الخاصة، مجمدة إلى أن تدفع روسيا مقابل الضرر الذي تسببت فيه لأوكرانيا. ونحن نؤيد ضرورة إنشاء آلية دولية للتعويض عن الأضرار أو الخسائر أو الإصابات الناجمة عن العدوان الروسي ونعرب عن استعدادنا لاستكشاف الخيارات لتطوير الآليات المناسبة.

أوكرانيا من جهتها ملتزمة بما يلي:

- المساهمة بشكل إيجابي في أمن الشركاء وتعزيز تدابير الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بمساعدة الشركاء
- الاستمرار في تنفيذ إنفاذ القانون والقضاء ومكافحة الفساد وحوكمة الشركات والاقتصاد وقطاع الأمن وإصلاحات إدارة الدولة التي تؤكد التزامها بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الإعلامية، ووضع اقتصادها على مسار مستدام
- النهوض بإصلاحات الدفاع والتحديث بما في ذلك من خلال تعزيز الرقابة المدنية الديمقراطية على الجيش وتحسين الكفاءة والشفافية عبر مؤسسات الدفاع والصناعة الأوكرانية

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للمساهمة في هذا الجهد وسينظر بسرعة في أساليب هذه المساهمة.

سيتم المضي قدما في هذا الجهد بينما تتبع أوكرانيا طريقا نحو عضوية مستقبلية في المجتمع الأوروبي الأطلسي.

يجوز للبلدان الأخرى التي ترغب في المساهمة في هذا الجهد لضمان أوكرانيا حرة وقوية ومستقلة وذات سيادة أن تنضم إلى هذا الإعلان المشترك في أي وقت.

عالم أكثر خطورة يتطلب «ناتو» أعظم قوة

ينس ستولتنبرغ :

*مجلة»فورين افيرز»الامريكية

تعد حرب روسيا غير الشرعية ضد أوكرانيا نقطة تحول في التاريخ، إذ إن الحرب عادت إلى أوروبا والتنافس بين القوى العظمى يشهد ازدياداً، والأنظمة الاستبدادية تتحد معاً متحدية القواعد والمؤسسات العالمية التي تعزز السلام والاستقرار. وبطريقة موازية، فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يقمع الحريات ويعمق الانقسامات داخل بلاده، وفق ما أظهره بوضوح تمرد مجموعة «فاغنر» شبه العسكرية، لكن ينبغي ألا يستخف أحد بروسيا أو الأخطار التي تواجه العالم اليوم.

وفي مواجهة عالم أكثر تقلباً وأحداثاً غير متوقعة، تبدي منظمة حلف شمال الأطلسي اتحاداً وقوة. في الواقع، قدم حلفاء «الناتو» في أوروبا وامريكا الشمالية، وشركاؤنا في جميع أنحاء العالم، دعماً اقتصادياً وعسكرياً غير مسبوق لأوكرانيا. وعلى مدى العقد الماضي، نفذ «الناتو» أكبر تعزيز لقدراتنا الدفاعية الجماعية منذ أجيال.

لقد قوينا وجودنا العسكري في أوروبا الشرقية وزدنا الإنفاق الدفاعي. ومع عضوية فنلندا، وقريباً عضوية السويد، يصبح حلف «الناتو» أقوى وأوسع.

يجب أن نستمر في هذا الزخم ونحافظ على قوتنا ووحدتنا. وهذا بالضبط ما سيفعله قادة «الناتو» عندما نجتمع في قمتنا في فيلنيوس. أتوقع من حلفاء «الناتو»

> ما ينبغي أن يفعله الحلف في قمة فيلنيوس وما بعدها

تأكيد دعمنا الثابت لأوكرانيا، ومواصلة تعزيز دفاعنا، وزيادة تعاوننا مع شركائنا في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ في سبيل الدفاع عن النظام العالمي القائم على القواعد. يشرفني أن أخدم هذا الحلف لمدة عام آخر، وهذه هي أهم أولوياتي في قمة فيلنيوس وما بعدها.

إن ما نفعله أو نتقاعس عن القيام به الآن سيحدد شكل العالم الذي نعيش فيه لأجيال قادمة. لذلك سنرسل رسالة واضحة مفادها أن حلف «الناتو» يقف متحداً، والعدوان الاستبدادي لن يؤتي ثماره.

الحرية لأوكرانيا

عندما زرت أوكرانيا هذا الربيع شاهدت المعاناة الرهيبة هناك، بيد أنني رأيت في الوقت نفسه الشجاعة والتصميم الهائلين اللذين أبداهما الشعب الأوكراني في الدفاع عن حريته. وحين كنت على متن القطار المتجه إلى كييف، أدهشني عدد المقابر الجديدة على طول خطوط السكك الحديدية، ثم زرت مدينة بوتشا، الواقعة شمال العاصمة مباشرة، وسمعت عن أهوال الاحتلال الروسي. وشاهدت أيضاً الجهود المبذولة من أجل إعادة بناء أوكرانيا أفضل وأقوى.

حاضراً، تخوض القوات الأوكرانية قتالاً شرساً في سبيل استعادة الأراضي المحتلة، لكنها تواجه دفاعات روسية قوية وتضاريس صعبة. إذا توقفت روسيا عن القتال، فسيحل السلام. أما إذا توقفت أوكرانيا عن القتال، فسوف ينتهي وجودها كأمة. ولن يقدم الأوكرانيون تنازلات، لأنه كلما زادت المكاسب التي يحققونها في ساحة المعركة، شد ذلك من عضدهم على طاولة المفاوضات.

الكل يريد أن تنتهي هذه الحرب الوحشية، لكن السلام العادل لا يعني تجميد الصراع والقبول بصفقة تمليها روسيا. فالسلام الزائف لن يؤدي سوى إلى منح موسكو وقتاً لإعادة تنظيم صفوفها والتسلح من جديد وشن هجوم مرة أخرى. يجب علينا وقف مسلسل الاعتداءات الروسية، وأفضل طريقة لتحقيق سلام دائم غداً هو دعم أوكرانيا، لكي تسود كدولة مستقلة الآن.

أوكرانيا واتخاذ القرار في روسيا

وبالاسترجاع، وقف حلفاء «الناتو» إلى جانب أوكرانيا منذ حصولها على الاستقلال قبل ٣٠ عاماً. لقد قدمنا سنوات من التدريب والدعم بعد أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني وزعزعت استقرار دونباس في عام ٢٠١٤. منذ غزو موسكو في فبراير (شباط) ٢٠٢٢، كثفنا دعماً لم يسبق له مثيل لحق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. على مدار العام ونصف العام الماضيين، قامت دول «الناتو» بتدريب ألوية مدرعة أوكرانية جديدة وتجهيزها وتوفير الدبابات والمركبات القتالية والدفاعات الجوية المتقدمة. علاوة على ذلك، سيجري حلفاء «الناتو» تدريباً للطيارين

> السلام العادل لا يعني تجميد الصراع والقبول بصفقة تمليها روسيا

الأوكرانيين على طائرات مقاتلة من الجيل الرابع. ويظهر هذا الدعم أننا ملتزمون تجاه أوكرانيا على المدى الطويل.

من أجل تقوية أوكرانيا، سنتفق في قمة فيلنيوس على حزمة دعم تستمر سنوات متعددة. منذ مطلع هذا العام حتى الآن، بلغ مجموع التبرعات المعلنة المتعهد بها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. في الحقيقة، ستساعد هذه الحزمة أوكرانيا على إعادة بناء قطاع الدفاع والأمن، لكي تتمكن من التصدي لمزيد من العدوان. وستضمن أن القوات المسلحة الأوكرانية ستنسق وتتعاون بشكل كامل مع قوات «الناتو».

على مدار الثمانية عشر شهراً الماضية، قطعت أوكرانيا أشواطاً في الابتعاد شيئاً فشيئاً عن العقائد العسكرية وأساليب التدريب والمعدات التي يعود تاريخها إلى الحقبة السوفياتية، نحو المعايير والمعدات التي يستخدمها حلف «الناتو». لقد أصبحت أوكرانيا أشد ارتباطاً بحلفنا من أي وقت مضى، ولذا يجب علينا اتخاذ خطوات تعبر عن هذا الواقع.

في فيلنيوس، سنعمل على رفع مستوى علاقاتنا السياسية من خلال استضافة الاجتماع الأول لمجلس «الناتو» وأوكرانيا الجديد، جنباً إلى جنب مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. وسيشكل ذلك منصة لاتخاذ القرارات والتشاور في شأن الأزمات، حيث سيجلس حلفاء «الناتو» وأوكرانيا كأنداد لمعالجة المخاوف الأمنية المشتركة.

يتفق جميع حلفاء «الناتو» على أن أوكرانيا ستصبح عضواً في «الناتو»، ويبقى باب «الناتو» مفتوحاً، وفق ما أثبتناه بدعوتنا فنلندا والسويد للانضمام إلينا العام الماضي. والجدير بالذكر أن عضوية أوكرانيا في «الناتو» مسألة يقررها حلفاء «الناتو» وكييف: ولن يكون لروسيا حق النقض. في فيلنيوس، سنضع رؤية متينة لمستقبل أوكرانيا ونحقق تقارباً بينها وبين «الناتو».

مواجهة الاستبداد

بعد الحرب الباردة، بذل حلف «الناتو» جهداً دؤوباً لإقامة علاقات أكثر إيجابية مع موسكو، بما في ذلك في شأن الحد من انتشار الأسلحة، ومحاربة الإرهاب، ومكافحة القرصنة، وزيادة تعاوننا في المجال العلمي، لكن بوتين ابتعد عن التعاون السلمي، واعتمد نمطاً من السلوك المتهور بشكل متزايد، من الشيشان إلى جورجيا، ومن سوريا إلى أوكرانيا. لقد فكك النظام الدولي لمراقبة التسلح، وهو منخرط في التلويح الخطر باستخدام السلاح النووي.

وحتى لو انتهت الحرب غداً، فليس هناك ما يشير إلى أن طموحات بوتين الأوسع قد تغيرت. إنه يعتبر الحرية والديمقراطية تهديداً ويريد عالماً تملي فيه الدول الكبرى على جيرانها ما يفعلونه. وهذا يضعه في مواجهة مستمرة مع قيم «الناتو» والقانون الدولي.

إذا فاز بوتين في أوكرانيا، فسيكون ذلك بمثابة مأساة

> فوز بوتين في أوكرانيا يشكل خطرا على العالم بأسره

للأوكرانيين وسيشكل خطراً على العالم بأسره، إذ إنه سيبعث رسالة إلى الأنظمة الاستبدادية الأخرى مفادها أنها قادرة على تحقيق أهدافها بالقوة. وتجدر الإشارة إلى أن الصين، على وجه الخصوص، تراقب لترى الثمن الذي تدفعه روسيا، أو الجائزة التي تحصل عليها، مقابل عدوانها. إنها تتعلم من إخفاقات موسكو العسكرية ومن رد فعل المجتمع الدولي. عندما زرت اليابان وكوريا الجنوبية في بداية هذا العام، كان من الواضح أن قادتهما يساورهم قلق من أن ما يحدث في أوروبا اليوم يمكن أن يحدث في آسيا غداً.

في الحقيقة، إن «الناتو» لا يرى الصين خصماً له. لذا، يجب أن نواصل التعاون مع بكين في مواجهة التحديات العالمية اليوم، بما في ذلك انتشار الأسلحة النووية وتغير المناخ. في الوقت نفسه يجب على الصين استخدام تأثيرها الكبير على روسيا لكي تنهي حربها غير الشرعية في أوكرانيا، لكن حتى الآن، لم تدن بكين عدوان موسكو بعد، وعوضاً عن ذلك تعمل على زيادة تعاونها الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري مع روسيا.

علاوة على ذلك، فإن السلوك الإكراهي المتزايد الذي تنتهجه الحكومة الصينية في الخارج والسياسات القمعية في الداخل يتحديان أمن «الناتو» وقيمه ومصالحه. فبكين تهدد جيرانها وتضايق الدول الأخرى. إنها تحاول السيطرة على سلاسل التوريد والبنية التحتية الحيوية في دول «الناتو». إذاً، يجب أن نكون متيقظين في شأن هذه التحديات وألا نقايض المصالح الأمنية بالمكاسب الاقتصادية.

ومع تقارب الأنظمة الاستبدادية من بعضها البعض، يجب على أولئك منا الذين يؤمنون بالحرية والديمقراطية أن يقفوا متحدين. حلف «الناتو» هو تحالف إقليمي في أوروبا وامريكا الشمالية، لكن التحديات التي نواجهها عالمية. لهذا السبب دعوت قادة الاتحاد الأوروبي وشركاءنا في المحيطين الهندي والهادي، أي في أستراليا واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، للانضمام إلينا في فيلنيوس. يجب أن نكون فهماً مشتركاً للمخاطر الأمنية التي نواجهها وأن نعمل معاً من أجل تعزيز قدرة مجتمعاتنا واقتصاداتنا وديمقراطياتنا على الصمود.

أصلب وأفضل وأسرع وأقوى

يعد نمط العدوان الروسي تذكيراً صارخاً بأنه لا يمكننا استبعاد إمكانية شن هجوم ضد دول «الناتو». لذا، يجب أن نستمر في تعزيز ردعنا ودفاعنا والاستثمار فيهما، لكننا في الواقع لا نبدأ من الصفر، فمنذ ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، أجرى الحلف تغييراً جذرياً فانتقل من المهام العسكرية خارج حدوده إلى تعزيز الدفاع الجماعي مجدداً.

وقد شكلت السنوات العشر الماضية عقداً حاسماً من التكيف، فأعدت «الناتو» لمستقبل لا يمكن التنبؤ به.

منذ عام ٢٠١٤، قمنا بنشر قوات جاهزة للقتال في

> بعد الحرب الباردة، بذل الناتو جهداً دؤوباً لإقامة علاقات إيجابية مع موسكو

الجزء الشرقي من أراضي «الناتو» لأول مرة، ووضعنا في جميع أنحاء دول الحلف مزيداً من القوات في جاهزية أعلى، وقمنا بالتعديلات اللازمة من أجل الدفاع عن دول «الناتو» في مجالي الفضاء والفضاء الإلكتروني بفاعلية توازي تلك التي تتمتع بها قدراتنا الدفاعية براً وبحراً وجواً، هذا العام، سينمو الإنفاق الدفاعي للحلفاء الأوروبيين وكندا بنسبة ٨٫٣ في المئة بالقيمة الفعلية، وهذه أكبر زيادة منذ عقود، والسنة التاسعة على التوالي التي تشهد زيادة في الإنفاق العسكري في دول «الناتو». وعلى نحو مماثل، تعتمد الولايات المتحدة أيضاً زيادة في إنفاقها الدفاعي.

نحن الآن نتخذ مزيداً من الخطوات الرئيسة من أجل تعزيز ردعنا ودفاعنا. وسنتفق على خطط دفاع إقليمية جديدة ومفصلة، تكون مرتبطة بشكل كامل بالقوات والقدرات والقيادة والسيطرة اللازمة لتنفيذها. وسيكون لدى «الناتو» ٣٠٠ ألف جندي في حالة تأهب قصوى، بما في ذلك قوة قتالية جوية وبحرية كبيرة.

نحن نعمل على تكييف هياكل القيادة لدينا بطريقة تجعلها تمثل الجغرافيا الجديدة للحلف، بعد عضوية فنلندا التي ضاعفت حدود «الناتو» البرية مع روسيا، وقريباً عضوية السويد، هذا سيغير قواعد اللعبة بالنسبة إلى الأمن الأوروبي وسيوفر درعاً متواصلة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود. نحن نعمل أيضاً على زيادة التعاون بشكل كبير مع قطاع الصناعات الدفاعية لزيادة الإنتاج، سواء من أجل دفاعات أوكرانيا أو دفاعاتنا.

ويتطلب هذا التحول الأساسي في دفاعنا الجماعي تعهداً على مدى أجيال قادمة [متعدد الأجيال] بزيادة الإنفاق الدفاعي.

إننا نحقق تقدماً حقيقياً، ولكن ليس بالسرعة التي يتطلبها هذا العالم الخطر. في فيلنيوس، سيلتزم حلفاء «الناتو» التزاماً أكثر طموحاً باستثمار اثنين في المئة من إجمالي الناتج المحلي في دفاعنا.

ويجب أن يكون هذا الرقم هو القاعدة التي ننطلق منها، وليس السقف الذي يجب أن نصل إليه. نحن في حاجة إلى استثمار مبالغ أكبر، ويتيعن علينا فعل ذلك فوراً، لأن الأمن هو أساس ازدهار اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ومنع العدوان اليوم أقل كلفة من خوض حرب غداً.

إن الحرب العدوانية التي شنها بوتين على أوكرانيا حطمت أي أوهام متبقية في شأن التعاون السلمي، لذلك يجب علينا إنفاق مزيد من المال وبذل مزيد من الجهود المشتركة لكي نبقى بأمان. والتحديات كبيرة، لكن «الناتو» كان ركيزة للاستقرار في أوروبا وامريكا الشمالية طيلة ٧٥ عاماً تقريباً. وفي عالم تتعاظم فيه الأخطار، سيواصل حلف «الناتو» حماية شعبنا، والدفاع عن قيمنا الديمقراطية، والحفاظ على دولنا قوية.

* ينس ستولتنبرغ هو الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)

عوض بن سعيد باقوير:

حلف الناتو والأمن القومي الروسي

هناك تساؤل كبير حول الاندفاع الكبير لحلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وعدد من دول أوروبا الشرقية وعدد من الدول الأخرى في الحرب الروسية-الأوكرانية خاصة أن قمة الناتو التي انطلقت أمس في ليتوانيا هي جغرافيا ليست بعيدة عن الأراضي الروسية، يبدو أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال استقراء استراتيجي وصل إلى قناعة محددة بأن روسيا الاتحادية حققت خلال عقدين طفرة كبيرة على صعيد الطاقة وعلى صعيد الانطلاقة الاقتصادية والتطور النوعي في مجال الأسلحة الاستراتيجية، علاوة على نسج موسكو علاقات حيوية مع محيطها السابق وهي الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، ومن هنا فإن أبلغ مؤشر على أن الغرب يريد أن يغير المعادلة الروسية المندفعة بقيادة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو إيجاد أزمة من نوع ما .

ومن هنا يمكن الرجوع إلى تصريح وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن عندما قال: إن الهدف من الدعم الاقتصادي والعسكري لأوكرانيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية هو إضعاف روسيا الاتحادية.

وهـو تصريح واضـح ولكن الهدف الاستراتيجي للوصول إلى هذا الهدف تم التخطيط له من داخل الغرف المغلقة وفي دهاليز المخابرات وعلى صعيد دراسات مراكز البحوث في واشنطن ولندن تحديدًا اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية هو الأداة التي من خلالها يتم

تنفيذ الاستراتيجية الغربية لإضعاف روسيا الاتحادية وإدخالها في حرب استنزاف مكلفة اقتصاديًا وعسكريًا وحتى أخلاقيًا وإنسانيا وتكون أوكرانيا هي مجرد واجهة لشن تلك الحرب، ومن هنا فإن قمة الناتو في ليتوانيا والحديث عن دراسة عضوية أوكرانيا في حلف الناتو هو مؤشر على دفع روسيا الاتحادية لمزيد من الانغماس في الحرب لسنوات طويلة.

ويبدو لي أن الرئيس الأوكراني زيلنسكي كان بإمكانه تفادي الحرب وإبعاد بلده عن ما حدث فيها من مشكلات كبيرة ولكن يبدو أن المخطط الأمريكي والغربي تعدى أي محاولة أوكرانية للتراجع خاصة أن الإصرار على العضوية في الناتو من قبل أوكرانيا هو تهديد مباشر للأمن القومي الروسي، ولعل النموذج الأشهر في هذا الإطار هو رفض الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كيندي في ستينيات القرن الماضي وجود الصواريخ السوفييتية على الأراضي الكوبية؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت ذلك تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي في ظل القرب الجغرافي بين كوبا وبعض الولايات الأمريكية كولاية فلوريدا على سبيل المثال، ونشبت أزمة الصواريخ التي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة قبل أن تسحب موسكو تلك الصواريخ التي جعلت العالم يحبس أنفاسه ومن هنا فإن هذا النموذج في تصوري لا يختلف كثيرا من الناحية الاستراتيجية عن وجود أعضاء في الناتو قريبا من الجغرافيا الروسية كما أن دول مثل بولندا وفنلندا ولتوانيا هي أساسا قريبة جغرافيا من الأراضي الروسية لكن تبقى أوكرانيا ذات ارتباط خاص بروسيا الاتحادية على الصعيد التاريخي والعرقي السلافي وحتى على صعيد الكنيسة الأرثوذوكسية في موسكو وكييف.

وعلى ضوء ذلك التشابك المجتمعي بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا فإنه من الصعب للرئيس الروسي بوتين وهو رجل استخبارات وقاد أحد أهم جهاز استخبارات في العالم أن يقبل بهذه المعادلة التي تهدد الأمن القومي الروسي بشكل مباشر، وعلى ضوء مسار الحرب الروسية-الأوكرانية تحولت تلك الحرب إلى حرب استنزاف في ظل عجز القوات الأوكرانية من استعادة الأراضي التي احتلتها القوات الروسية في بداية الحرب خاصة في المناطق الشرقية من أوكرانيا كما أن تدفق السلاح الأمريكي والغربي إلى أوكرانيا والدعم الاقتصادي هو جزء من استراتيجية إدامة الحرب واستنزاف الدولة الروسية رغم أن هناك قناعة لدى الدوائر العسكرية الغربية والخبراء بأنه يصعب على الجيش الأوكراني من الناحية العملية أن يستعيد تلك الأراضي الأوكرانية التي سيطرت عليها روسيا الاتحادية لأن هناك فارقا كبيرا في الميزان العسكري بين البلدين المتحاربين، ومن هنا فإن الغرب عمومًا لا يحبذ أي حوار سياسي بل يصعّد الأمور من خلال قرارات المساعدات خاصة القنابل العنقودية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن تلك القذائف تعد قديمة على ضوء تقارير صحفية أمريكية ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تصعّدان لهجة الحرب الروسية-الأوكرانية لأهداف استراتيجية غير معلنة.

> **"من الصعب لبوتين أن يقبل بهذه المعادلة التي تهدد الأمن القومي الروسي"**

فأوكرانيا سوف تظل أحد جيران روسيا الاتحادية وسوف تظل الجغرافيا هي أحد مكونات الأمن القومي لأي بلد، ومن الصعب القبول بأي خطر داهم قريبا من تلك الجغرافيا ومن هنا فإن المشهد الاستراتيجي في الحرب

الروسية-الأوكرانية يخفي وراءه أبعادًا استراتيجية كما حدث في فترات زمنية في التاريخ الحديث، ومن هنا فإن إدخال أعضاء جدد في حلف شمال الأطلسي هو إشارة غير إيجابية لروسيا الاتحادية خاصة لدول مثل فنلندا والسويد علاوة على وجود ليتوانيا وبولندا وهي دول ذات تماس بالجغرافيا الروسية، ومن هنا فإن هناك تخوفا كبيرا من تطور الأحداث في الحرب الروسية-الأوكرانية ليس فقط على سير المعارك ولكن على صعيد خطوات التصعيد الأمريكية والغربية.

والسؤال الأهم إلى أين تتجه تلك الاستراتيجية الغربية بعيدا عن مسار الحرب، يتضح من مسار الحرب والتخطيط لها والدفع بالقيادة الروسية إلى الدخول فيها هو الرجوع إلى النموذج الأشهر في حروب الاستنزاف وهي التدخل السوفييتي في أفغانستان الذي جاء بإرادة روسية لدعم النظام الأفغاني عام ١٩٧٩ ومع ذلك تم استغلال تلك الحرب التي تحولت بعد سنوات إلى حرب استنزاف وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في مسارها مما نتج عنها بعد عشر سنوات من القتال هو انسحاب القوات السوفييتية وانتصار المقاومة الأفغانية والمجاهدين والأفغان العرب، ودفع الاتحاد السوفييتي السابق ثمنا باهظا بعد انسحابه بسنتين حيث تفكك الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩١ ومن هنا فإن المشهد العسكري الحالي هو نموذج مكرر فيما يدور من حرب استنزاف في الحرب الروسية-الأوكرانية وإن كانت الظروف السياسية والاستراتيجية تختلف إلى حد ما إلا أن الهدف الاستراتيجي في إضعاف روسيا الاتحادية هو هدف واضح لا يقبل الشك، حيث تدرك القيادة الروسية ذلك وتعمل من خلال توجهاتها المختلفة على إفشال تلك الاستراتيجية الأمريكية والغربية.

إن الهدف الاستراتيجي لواشنطن لإدخال روسيا الاتحادية في حرب استنزاف مع أوكرانيا هو هدف قد تحقق الآن وهناك تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الروسي وعلى صعيد الأمور اللوجستية ومع ذلك ظهرت التحالفات خلال الحرب الروسية-الأوكرانية حيث حدث التقارب الروسي-الصيني وهو تقارب يمكن تفسيره خاصة أن الصين تدرك أن أي هزيمة لروسيا الاتحادية يعني أن الصين هي الهدف الاستراتيجي القادم وهو الهدف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في إطار المواجهة الاستراتيجية بين أكبر اقتصاد في العالم وثاني اقتصاد في العالم، وهي عملاق آسيا القادم ومن هنا فإن المنطق السياسي يفرض على بكين وموسكو التقارب والتعاون لإفشال المخطط القادم عبر المحيط الأطلسي، خاصة أن العلاقات الأمريكية-الصينية تمر بتوتر واضح من خلال الوضع في بحر الصين الجنوبي وهناك الوضع النووي في كوريا الشمالية علاوة على الخلافات والنزاعات على الصعيد التجاري.

> **نموذج الحرب الروسية-الأوكرانية هو نموذج على الصراعات الاستراتيجية**

إن نموذج الحرب الروسية-الأوكرانية هو نموذج على الصراعات الاستراتيجية بين القوى المتصارعة، ولعل الأخطر في الحرب الحالية أن السلاح النووي قد يكون من أخطر الأوراق إذا ما واصلت الولايات المتحدة الأمريكية التصعيد لأن الأمن القومي لأي دولة هو خط أحمر لا نقاش فيه ولا مساومة وتبقى أوكرانيا وشعبها ضحية هذه الحرب القاسية.

*صحيفة «عمان» العمانية

الموسم الثاني للإنصات المركزي